إستراتيجية الردع النووي بين التصورات التقليدية وتحولات ما بعد الحرب الباردة

Nuclear Deterrence Strategy Between Traditional Perceptions and Post-Cold War Transitions

الدكتور/ عبد العزيز لزهر– جامعة الأغواط–

تاريخ إرسال للمقال: **2020/10/16 ------تاريخ قبول** المقال :2020/11/06

Email : **l.abdelaziz@lagh-univ.dz**

الملخص:

تعتبر فلسفة الردع النووي من أهّم المقاربات الإستراتيجية التي أنعشت و أثرت في الفكر الاستراتيجي الحديث، انطلاقا من كونها استطاعت منع نشوب الحروب المباشرة بين القطبين النوويين في حين عرفت الإستراتيجية في التاريخ على أنها فن الحرب – جوميني/نابليون/كلاوسفتس– لذلك اعتبرت امتدادا للوظيفة الدبلوماسية للحرب. و لقد سيطر مفهوم الردع على الفكر الاستراتيجي منذ الخمسين سنة الماضية ، بيد أنّ فكرة الردع في حد ذاتها بوصفها نموذجا من العلاقات بين منظومتين سياسيتين تعود إلى القديم ، أين يمكننا أن نجد أمثلة عديدة من خلال كتابات كل من Sun Tsu صان تسو، ثيوسيديس وميكيافللي. أمّا مع العصر النووي، لقد أصبح الردع أكثر وضوحا وأخذ صفة التهديد بالانتقام الكثيف ، حيث يمكننا أن نفرّق هنا بين ردع الأمس وردع اليوم على أساس الآثار المادية في حالة ما إذا تم تنفيذ التهديد باستخدام القوة.

سنستعرض من خلال هذا البحث المتواضع بالدراسة لإستراتيجية الردع النووي في ظلّ التحوّلات الجيواستراتيجية التي ميّزت العشرية الأخيرة من القرن العشرين. إذ يعتبر دراسة الردع النووي مدخلا من مداخل الدراسات الإستراتيجية والفكر الاستراتيجي الحديث، بالإضافة إلى أنّ التحوّلات التي حدثت عقب طي ملف الحرب الباردة و انتهاء عصر القطبية الثنائية، جذبت اهتمام الاستراتيجيين والمفكرين العسكريين والمدنيين نظرا للآثار التي نتجت عن القطيعة الإستراتيجية التي فسحت المجال أمام ظهور العديد من التناقضات، المفارقات والتهديدات، والتي أدّت إلى إعادة النظر في مختلف النظريات والاستراتيجيات المعمول بها أثناء الحرب الباردة و أهمها إستراتيجية الردع النووي.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية، الردع، النووي، استراتيجية الردع النووي.

Astract :

The philosophy of nuclear deterrence is considered one of the most important strategic approaches that revived and influenced modern strategic thought, based on the fact that it was able to prevent direct wars between the nuclear poles, while strategy was known in history as the art of war - Jomini / Napoleon / Clausewitz - so it was considered an extension of the diplomatic function. For war. The concept of deterrence has dominated strategic thinking since the last fifty years, However, the idea of deterrence in itself

as a model of relations between two political systems goes back to the ancient times, where we can find numerous examples through the writings of Sun Tsu, Thucides and Machiavelli. With the nuclear age, deterrence has become more clear and has taken on the characteristic of a massive threat of retaliation, as we can differentiate here between yesterday's deterrence and today's deterrence on the basis of the physical effects in the event that the threat to use force is implemented. Through this modest research, we will review the study of the strategy of nuclear deterrence in light of the geostrategic shifts that characterized the last decade of the twentieth century. The study of nuclear deterrence is considered one of the entrances to strategic studies and modern strategic thinking, in addition to the transformations that occurred after the collapse of the Cold War file and the end of the era of bipolarity, attracted the interest of strategists and military and civilian thinkers due to the effects that resulted from the strategic rupture that allowed the emergence of many

Of the contradictions, paradoxes and threats, which led to the review of the various theories and strategies applied during the Cold War, the most important of which was the nuclear deterrence strategy.

Key Words : Detterence, strategy, nuclear, nuclear detterence strategy.

مقدمة

تعتبر فلسفة الردع النووي من أهّم المقاربات الإستراتيجية التي أنعشت وأثرت في الفكر الاستراتيجي الحديث، انطلاقا من كونها استطاعت منع نشوب الحروب المباشرة بين القطبين النوويين في حين عرفت الإستراتيجية في التاريخ على أنها فن الحرب – جوميني/نابليون/كلاوسفتس- لذلك اعتبرت امتدادا للوظيفة الدبلوماسية للحرب. ولقد سيطر مفهوم الردع على الفكر الاستراتيجي منذ الخمسين سنة الماضية ، بيد أنّ فكرة الردع في حد ذاتها بوصفها نموذجا من العلاقات بين منظومتين سياسيتين تعود إلى القديم، أين يمكننا أن نجد أمثلة عديدة من خلال كتابات كل من Sun Tsu صان تسو، ثيوسيديس وميكيافللي. أمّا مع العصر النووي، لقد أصبح الردع أكثر وضوحا وأخذ صفة التهديد بالانتقام الكثيف، حيث يمكننا أن نفرّق هنا بين ردع الأمس وردع اليوم على أساس الآثار المادية في حالة ما إذا تم تنفيذ التهديد باستخدام القوة. سنستعرض من خلال هذا البحث المتواضع بالدراسة لإستراتيجية الردع النووي في ظّل التحوّلات الجيواستراتيجية التي ميّزت العشرية الأخيرة من القرن العشرين. إذ يعتبر دراسة

الردع النووي مدخلا من مداخل الدراسات الإستراتيجية والفكر الاستراتيجي الحديث، بالإضافة إلى أنّ التحوّلات التي حدثت عقب طي ملف الحرب الباردة وانتهاء عصر القطبية الثنائية، جذبت اهتمام الاستراتيجيين والمفكرين العسكريين والمدنيين نظرا للآثار التي نتجت عن القطيعة الإستراتيجية التي فسحت المجال أمام ظهور العديد من التناقضات، المفارقات والتهديدات، والتي أدّت إلى إعادة النظر في مختلف النظريات والاستراتيجيات المعمول بها أثناء الحرب الباردة وأهمها إستراتيجية الردع النووي.

فإنّ أي فهم لديناميكية التفاعلات الاستراتيجية الدولية، و أي نظرة مستقبلية لتطور الفكر الاستراتيجي المعاصر لابد أن يأخذ بعين الاعتبار مسألة القوة النووية كمتغير رئيسي. و إن التركيز على مسألة الردع النووي كمتغير تابع لتفسير التفاعلات الإستراتيجية الحالية يرجع إلى أكثر من اعتبار أهمها أنّ هذه الفترة التي وصفت بمرحلة اللايقين الاستراتيجي تعتبر مرحلة هامة في تطور الفكر الاستراتيجي الجديد وسياسات الدول النووية انطلاقا من تغير مدركات التهديد بالنسبة لهذه الدول.

تعتبر مسألة الردع النووي مدخلا إلى دراسة تطور الفكر الاستراتيجي ، حيث مثلّت نهاية الحرب الباردة مؤشرا هاما في تحديد مستقبل الردع في ظّل بيئة دولية و إقليمية مشحونة بالنزاعات و انتشار التكنولوجيا النووية . لذا تعالج هذه الدراسة مسألة الردع النووي في الفترة التي تلت نهاية القطبية الثنائية بهدف فهم طبيعة التغيّرات و آثارها المباشرة و الغير المباشرة على تحديد الاستراتيجيات النووية للقوى العظمى ، إذ تعد هذه الدراسة محاولة لتحديد المجال التاريخي ، و تحديد الرؤية المستقبلية لها بهدف الكشف عن إشكالية الموضوع و تعقيداته.

من أجل ذلك، كان لابد وضع حدود زمنية للبحث التي تعد بمثابة حدود لإشكالية البحث، وقد امتدت الفترة التي غطتها بغض النظر عن الإطار التاريخي للموضوع، من سنة 1991 إلى غاية 2003، ولقد تم اعتبار هذه الفترة الزمنية مرحلة واحدة تمّ التعبير عنها بعالم ما بعد الحرب الباردة وذلك لعدة اعتبارات إستراتيجية أهّمها:

1- إن أحداث 11 سبتمبر 2001 لا تعتبر حدا فاصلا بين مرحلتين زمنيتين نظرا لتوفر نفس المعطيات والتهديدات لكن ليس بنفس الحدة التي عرفتها مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001.

2- إن طموحات الدول النووية لم تتغير، بل أعطتها دفعا جديدا خصوصا بعد أن تم ربط مسألة امتلاك أسلحة الدمار الشامل بالإرهاب الدولي، بالإضافة إلى تبني مفاهيم جد خطيرة مثل الحرب الوقائية الحرب الإستباقية ممّا فتح الباب أمام خلط أوراق الدفاع والهجوم.

لقد اعتبرت أحداث 11 سبتمبر 2001 بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير و ذلك بالانتقال من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة أكدت بالدخول الرسمي لعهد جديد – عصر ما بعد النووي- يمثل الردع أحد ركائزه ، بعد أن تم تكييف القوة النووية و التهديدات الجديدة و الوضع الاستراتيجي الجديد ، و لأنّها تمثّل بالنسبة للطالب المرحلة الأكثر وضوحا لتحوّل سياسة الردع النووي الأمريكية ، باعتبار هذه التطورات أرغمت القوة الأولى في العالم على إعادة النظر في استراتيجيتها النووية لأوّل مرة منذ 1946.

و تتركز تساؤلاتنا حول هذه المسألة في الإشكالية التالية :

ما هي الديناميكية الضابطة لإستراتيجية الردع النووي في ظّل تحوّلات البيئة الجيواستراتيجية التي ميّزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة ؟

لقد فقد الردع خصوصيته الجغرافية شرق/غرب وخصوصيته الوظيفية في نفس الوقت. حيث كلّما طرأ تحوّل في مدركات التهديد وفي التوزيع العالمي للقوى، زادت النزعة نحو إعادة النظر في استراتيجية الردع النووي. بمعنى أنّ استراتيجية الردع النووي التقليدية لم تعد تتماشى وتفاعلات الساحة الدولية نظرا للتغيّرات الاستراتيجية التي طرأت على مستوى النسق العالمي بعد أن أصبحت روسيا لا يشكّل عقبة في وجه القوة الأمريكية واستعراضها. يبدو عاش العالم قطيعة إستراتيجية على مستوى إدراك التهديد وتحديد العدوّ، ففي ظّل غياب عدّو محدد، ذا رقعة جغرافية محدودة، يصعب على أيّ طرف أن يقوم بعملية ردعية ناجحة. وبذلك يفقد الردع مصداقيته التكتيكية والإستراتيجية. مما يوحي بأنّ عصر الردع الدولتي قد ولّى ولابد للردع أن يتماشى مع تطور التهديدات.

هذا التحوّل في مستويات إدراك التهديد الّذي أدى إلى سقوط نظرية الردع التقليدية القائمة على الثلاثية التالية: **قوات نووية برّية ، قوات نووية بحرية و قوات نووية جوّية**، استدعى منا البحث في جذور وخلفيات هذا التغيّر وهو الأمر الّذي دفع بالطالب في البداية لمحاولة تحليل المفاهيم الرئيسية والمنطلقات الفكرية لنظرية الردع وتطوراته، ثم البت في تحولات البيئة الإستراتيجية و أثرها على الردع.

لقد أخذ مصطلح الردع حصة الأسد في الفكر الإستراتيجي على امتداد نصف القرن الأخير على غرار أن فكرة الردع في حد ذاتها كنمط من العلاقات بين مجموعتين سياسيتين تعود إلى الماضي البعيد، أين يمكن أن نجد أمثلة في كتابات كل من صان تسو قبل الميلاد، ثيوسيديس، ومع ميكيافللي في القرن السادس عشر.

كما أظهرت التجارب التاريخية ولو بصفة غير مباشرة انّه تم إتباع سياسات تصنف في الوقت الحالي ضمن سياسات الردع، عكستها التدابير التي كانت تتخذها الدبلوماسية من خلال التركيز على المفاوضات التي تعتمد على خلفية تتسم بالإمكانيات العسكرية المعتبرة التي لا يمكن تجاهلها والتي توفّر للدولة المفاوضة الاحترام والتقدير والمهابة. هذا ما عبرت عنه الأدبيات السياسية القديمة حول العلاقات الدولية بالتركيز على الروابط البنيوية بين مفهوم السياسة والعنف. فالنقاش العقائدي حول عمليات الإحباط، مخططات التغطية أو تجميع القوى ومسائل أخرى، ترمي إلى الحد من العدوانية و الإجراءات الحربية.

فنجد كل من De vatttel ، Grotius و Guibert يتطرقون إلى بعض الأفكار المرتبطة بالردع حين يلمحون إلى فكرة جعل الحرب أقل استعمالا في العلاقات بين الدول، و من أجل إبعادها، يجب على فرنسا أن تتوفر على قوة عسكرية كافية لوضع حد للنوايا العدوانية لجيرانها والأعمال التي من شأنها أن تمس بمصالحها. وفي 1787، قام ملك بروسيا Prusse بالكلام عما أصطلح عليه في ما بعد بالردع المتعدد"Multilateral Deterrence"، حيث أن الفعالية الحقيقية لعلم الحرب تكمن في إعادة الإجراءات الدفاعية القصوى إلى هجومية، وجعل الأمم بعيدة عن خطر الغزو بصفة متبادلة. وفي 1905، قام الأميرال ماهان باستعمال مصطلح الردع و الذي كان يفهم منه استعمال القوات اللازمة والضرورية في المكان المناسب، والتي من شأنها أن تغير اتجاه الإجراءات العسكرية المتخذة من طرف الخصم.

المحور الأول:المحددات الفهامية الردع النووي و مراحله:

إن كلمة الردع لم تستعمل استراتيجيا إلا مع نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث كان توازن القوى في أوربا أثناء وبعد الحروب النابليونية، تقنية من تقنيات إدارة القوة ، حيث كان يعمل رجال الدولة على أن تكون الحرب لا تخدم أي طرف. فلم يتم التركيز كثيرا على الجانب النفسي للردع على اعتبار أن إدراك التهديد هو نتاج حسابي لقدرة قوات العدو ونواياه، أي أنه لا يمكن للتهديد أن يكون مؤسسا إلاّ في اللحظة التي يكون اللجوء فيها إلى الأسلحة أمرا فعليا (العلاقة المميزة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة مثلا) حيث لا يمكن أن يطرأ على ذهن أي طرف شعور عدائي نحو الطرف الآخر؛ لكن هذا لا ينطبق على حالة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي سابقا؛ حيث تم التعبير وبصراحة في العديد من الفرص على النوايا العدوانية لكلا الطرفين. إذا فالردع سياسة معرّفة كنتاج لعاملين أساسين، لو نقص أحدهما، تصبح النتيجة ناقصة. أمّا إذا غاب، تصبح النتيجة مساوية للصفر استنادا إلى العملية الحسابية للردع. هاذين العاملين هما القيمة التقنية للأسلحة واحتمال استعمالها.

1-1- التعاريف:

« Si Vis,Para Bellum »، حسب هذا التعبير اللاتيني القديم، هناك حالة مبارزة بسيكولوجية بحتة أين كل طرف يفكّر في تجنب المواجهة والبقاء في حالة التأهب أي المحافظة على الوضع الراهنStatus Quo. لكن في حالة ما إذا أراد طرفا من الأطراف

إملاء إرادته على الآخر، فسوف يتخلى عن هذا الخيار نظرا لتكلفته الباهضة أي تصبح الحركة الهجومية مكلّفة بالمقارنة مع الفوائد التي يمكن أن يجنيها هذا الأخير[1].

مع العصر النووي، أصبح الردع أكثر استعمالا و أخذ صفة التهديد بالانتقام الشامل[2]. لكن ما هو الجديد في الردع خصوصا في العصر النووي؟ الجديد هو الآثار المادية في حالة ما إذا تم تنفيذ هذا التهديد[3]. بحيث يرى مورغن ستيرن Morgen Stern أنّ مجرد" **قنبلة واحدة تمتلك القوة التدميرية القصوى لكل القنابل التي ألقيت على ألمانيا أثناء الحرب الأخيرة**"[4].

إن ظهور السلاح النووي بتجديده الوظيفة السياسية للحرب، قد أعاد النظر في النظام الإستراتيجي الدولي في مجمله انطلاقا من التصورات الجيوسياسية، المذاهب العسكرية و نظم السلاح. "**فالإستراتيجية ليست إلاّ لغة تستطيع توحيد في أي**

[1] Charles Zorgbibe , Textes de Stratégie Nucléaire . Que Sais-Je ? , Paris, Presse Universitaire de France, 1993. p.08.

2 Alexander L. George and Richard Smoke , Deterrence In American Foreign Policy , 1974.p.11.

3 Raymond Aron, Paix et Guerre entre les Nations. Paris, Colman Levy, 1962. p.420.

4 Morgen Stern, The Question of National Defence . New York , 1959.pp.9.10.

لحظة منطقيات التصور المستقلة للمستويات الاقتصادية ، السياسية و التكنو–عسكرية"[1].

إن الردع النووي قد اصطحب منذ نهاية الانفراد النووي الأمريكي (1945–1949) بشلل متبادل لأسلحة الدولتين العظمتين (ويمكن ضم كل من بريطانيا العظمى، فرنسا و الصين). فلأول مرة في التاريخ، تحضّر القوى الدولية لحرب لا تريد خوض غمارها، إذ تكمن المصلحة المشتركة في عدم دخول هذه المغامرة بكل ما تحمله الكلمة من معاني. في هذه الحالة لابد للسياسة أن تسجّل مقترحاتها في حدود المتطلبات اللازمة للردع، فالإستراتيجية في حد ذاتها خرجت من مجال الحرب لتتحول لإستراتيجية الإمكانات (Stratégie Des Moyens).

وهذا ما ذهب إليه لوسيان بواريه حين يقول: " **فإستراتيجية الردع النووي توحد لصالح المشروع السياسي في حالة السلم كما في حالة الحرب الإستراتيجيات العامة ، الاقتصادية ، الثقافية ، العسكرية و قوتها المتناقضة** "[2].

إن السلاح النووي؛ على أساس قاعدة اللعبة السياسية–الإستراتيجية التي تضعها، سواءا في حالة ردع القوي للقوي أو الضعيف للضعيف، قد عدّل جذريا الإدراكات في زمن السلم كما في زمن الحرب. فلقد تم التصديق منذ ظهور الردع على أنه مصطلح (Politico-sociologique) سياسي واجتماعي أكثر من كونه مصطلح عسكري، بحيث لا يعتمد على وضعية أو حالة عسكرية أو تكنولوجية معيّنة في أذهان

1 Alain Joxe, Le Cycle de la Dissuasion . Paris , La Découverte , 1990.p.08.

2 Lucien Poirier, Les Voix de la Stratégie .Paris , Fayard , 1985.p.150.

الأطراف المتصارعة . بل يرى هنري كسنجر Henry Kissinger في هذا الإطار أن " ... **الردع يستلزم تركيبة قوة، إرادة لاستعمالها، وتقدير المعتدي ماديا. الردع هو مادة لهاته العوامل وليس مقدار، فإذا لم يتوفر عامل من هذه العوامل، فإن الردع يفشل**"[1].

أما لوسيان بواريه Lucien Poirier فإنه يعطي للردع التفسير الآتي:

" **تقوم إستراتيجية الردع النووي على اتصال – بين نّدين – صور الأثر المادي الممكنة والغير ممكن حدوثها أبدا**"[2].

ولقد جاء في الطبعة الثانية من كتابه:

" **تعتبر استراتيجية الردع نمطا وقائيا لاستراتيجية الغير ممكن، عن طريق استهداف تغيير سلوك الطرف الآخر بإقناعه بلاعقلانية الحركة التي ينوي القيام بها**"[3] .

فالردع النووي إذا يعتبر نمطا استراتيجيا أقوى من الإقناع. ويبّين الجدول التالي تعدد المصطلحات الإستراتيجية و التي من شأنها أن تساعدنا في قراءة وفهم الحالات الصراعية في العصر النووي وتوضيح العلاقة بين الأهداف السياسية والأنماط الإستراتيجية:

الجدول رقم 01:

[1] Henry Kissinger , The Necessity For Choice . New York, Double-Day , 1962.pp.11.12.

[2] Lucien Poirier , OpCit , p.25.

[3] Lucien Poirier , Des Stratégies Nucléaires .Paris, Complexe, 1988.p.298.

الأهداف السياسية	الأنماط الإستراتيجية (استعمال القوات) / أهداف استراتيجية	السلم (استعمال صوري)	الحرب (استعمال فعلي)
الحفاظ على الوضع القائم	منع (حركة ذات هدف منافي)	ردع (تهديد بالرد من أجل منع الحركة)	دفاع فعال
تغيير الوضع القائم	إجبار (تهديد بالتحرك للتأثير على اتجاه السلوك)		هجوم(اعتداء) فعلي

العلاقة بين الأهداف السياسية والأنماط الإستراتيجية

وتتحدد مستويات الفكر الإستراتيجي للنمط الردعي وفق أهدافه، ثم اتجاهاته ووسائله، الكلاسيكية والنووية الذي يقوم الهدف بتحديدها. فلا نستطيع اعتمادها وتطبيقها إلاّ إذا وضعناها في مستويات الإستراتيجية العسكرية مع الأخذ بعين الاعتبار تعددية الفواعل في اللعبة الردعية في نظام ميزان القوى:

- من يريد ردع من؟ فالردع يستدعي مواجهة بين اثنين أو أكثر كما رأينا فيما سبق، خصوم يتمتعوا بامتلاك عوامل القوة المعروفة أهمها: المكانة الجيواستراتيجية، المشروع السياسي والبنى الاجتماعية، كل هذه العوامل تظهر على مستوى استراتيجياتها.
- من أجل ماذا نردع ؟ ما هي الأهداف أو المصالح التي يريد كل طرف حمايتها بإتباع الإجراءات العسكرية؟
- كيف نردع ؟ الإجابة على هذا السؤال غير سهلة، حيث يجب تحليل الظروف المحيطة، إلى جانب قدرة الآلة الردعية.

فنجاح الردع يقوم على ثلاث عوامل:

– العامل النفسي(من الذي يردع؟ هل يتمكن من إقناع المعتدي المحتمل بأن تهديده فعلي؟)

– العامل التقني(ماذا يحدث لو تم فعليا تنفيذ التهديد؟)

– العامل السياسي(ما هي المكاسب والخسائر التي تنتج عن ذلك بالنسبة للدولة موضوع الردع، الحركة من جهة، والامتناع من جهة أخرى؟)

إن العامل التقني يتوقف أو يتنوع بتنوع الأسلحة، والعامل السياسي يتوقف على الظروف الدبلوماسية، والأسلحة في آن واحد. أما العامل النفسي، فهو وظيفة لكلا العاملين السابقين ونتاج – في غالب الأحيان محدد مسبقا – لاختبار الإرادات.

أما ريمون أرون [1] **Raymond Aron**، فيعرّف الردع بطرح التساؤلات التالية:

[1] Raymond Aron , « La Nouvelle Pensée Stratégique.».Adelphi Papers , N° 54, Fev 1969 .p.9.

من يردع؟ من هو المستهدف من الردع؟ بماذا؟ كيف؟ لمواجهة ماذا؟

الجدول رقم 02:

جدلية الردع	المصطلحات الخمسة للردع	المفهوم	مصداقية تقنية	مصداقية نفسية
من يردع ...؟	المردع	من الذي يريد منع الطرف الآخر على فعل شيء معين	تقوم على الإمكانيات المادية للمردع	إن شخصية المردع وبيئته القرارية أمر رئيسي، لكن المهم هي نظرة المردع

من ؟	المردع	من هو موضوع التحذير	تقوم على هشاشة المردع للإمكانيات المادية للمردع	
بماذا ؟	الرهان	ما يريد المردع أن ينتزعه من مجال الحركة المتاح للمردع		ما هي الفوائد و الخسائر، بالنسبة للمردع ، في حالة تنفيذ تهديد المردع ؟
كيف ؟	التهديد	العقاب الذي سيسلطه المردع على المردع في حالة سلوك الحركة الممنوعة	تقييم المردع للخسائر التي يمكن أن يلحقها به المردع	هل للعقوبة المهدد بها المردع تتوافق مع قيمة الرهان لحجم النزاع ؟

لمواجهة ماذا ؟	الخطر	ردود المردع الممكنة ضد تهديد المردع : *قبل أن ينفذه المردع *بعد أن ينفذه المردع	تقوم على الإمكانيات المادية التي يمتلكها المردع من أجل تعطيل المردع	الردود الممكنة للمردع غير فعالة أو تعرضه لمخاطر لا تقدر

الجدول الشامل للردع

- Source : l'Europe face au SS-20, stratégie ,1983 ,P.125.

هل الدولة التي تردع دولة أخرى تنجح دائما في ردع الدول الأخرى؟ هل تتشابه البيئات الجغرافية والثقافية في جميع الحالات؟

فحسب ريمون أرون، يمكن لرجال السياسة والعسكريين أن يخطئون في تقدير الجانب التقني للأزمات العسكرية، وسوء تقدير أهمية المعطيات النفسية، العقلية والسياسية الخاصة في كل حالة. ففي بداية الخمسينات، بدأ المحللون ودارسو العلاقات الدولية في بناء نظرية الردع النووي تحت تأثير مجموعة من الإدراكات التي عكستها التجارب الميدانية وأهمها الحرب الكورية التي أدخلت مفهوم الحرب المحدودة في تفاعلات الإستراتيجية النووية.

حتى نهاية الخمسينات، بقي النقاش حول الردع النووي يدور حول:

هل التهديد باستعمال السلاح النووي يمّكن من ردع أيّا كان، خارج أي هجوم نووي مخطط؟ هذا السؤال و أسئلة أخرى شغلت بال المنظّرين في تلك الفترة. لكن النقاش الجاد والجريء حول الردع النووي بدأ بعد أن قام كاتب الدولة الأمريكي، جون فوستر دالا س John Foster Dulles في 1954 بإعلانه عن العقيدة المعروفة تحت اسم الانتقام الشامل« Représailles Massives » .

يقوم الردع بالتالي على أسس ومبادئ واضحة ذات استعمالات عالمية، حيث يقوم فاعل ما بتحذير فاعل آخر بعدم القيام ببعض الأعمال لكي لا يترتب عنها آثار وخيمة.فالردع يستوجب طرفين، المردع والمرّدع، هدفه هو وقف المردع الذي يقوم بإتباع سلوك يمس بمصالح المرّدع. إذا تعتبر ميكانزماته هي التهديدات لأن هدف الردع هو اللاحركة حسب ما يبين **الجدول رقم 03**:

المصداقية	*التكاليف*		*الأرباح*	
	المستوى	**الاحتمال**	**المستوى**	**الاحتمال**
عالي	**80**	**% 90**	**20**	**%10**
منخفض	**20**	**% 10**	**80**	**%90**
غامض	**70**	**% 10**	**30**	**%90**

حسابات منطق الردع

Source :Barry Buzan, An Introduction to Strategic International Technology and Studies: Military Millan , 1987, p.166. Relations. London : Mac

وهذا ما يجعلنا نتساءل: هل عملية الردع عملية سهلة أم صعبة؟ نجد في هذا السياق مدرستين تطرقتا لهذا الموضوع : المدرسة التي ترى أن عملية الردع عملية سهلة و تدعى بالمدرسة السهلة Easy School، والمدرسة التي ترى أنّها عملية صعبة وتدعى بالمدرسة الصعبة Difficult School، ويرتبط هذا الموضوع بمدى تأثير تحولات تكنولوجيا الأسلحة (قوتها، مداها ...الخ) على منطق التكلفة. فإذا نظرنا إلى الموضوع بصفة مجردة، فسنجد أنه يمكن للردع أن يكون سهلا أو صعبا في تطبيقه بصفة عامة؛ لكن نجد في العالم الحقيقي العديد من العوامل التي من شأنها جعل عملية الردع سهلة أم صعبة. فنرى أحيانا أنّ أثر تدخل تلك المتغيرات يظهر جلّيا في تحديد السهولة أو الصعوبة. ففي حالة استخدام السلاح النووي ضد تهديدات عسكرية تقليدية، يكون الردع سهلا . أمّا في الحالات الأخرى ، يكون الأثر متوسطا بالمقارنة مع أهمية الحالة الأولى. ويمكن تحديد تلك المتغيرات في: القطبية، التكنولوجيا، الجغرافيا والأهداف السياسية للردع والعلاقات السياسية[1].

إنّ طيف منطق الردع الذي يسير من السهل إلى الصعب يرافقه طيف سياسات الردع التي تسير من الحد الأدنى إلى الحد الأقصى حسب المستوى وطبيعة القوات الضرورية لتطبيقه، ويوجد بالطبع العديد من السياسات الوسطية التي تقع ما بين سياسات الحد الأقصى والحد الأدنى. هذه السياسات الوسطية تحاول دمج منطق كلا

[1] Barry Buzan, an Introduction to Strategic Studies:Military Technology and International Relations. London: Mac Millan Press, ltd,1987, p.166.

الشكلين بحيث يتم الاستفادة من أعلى حد من المكاسب وتقليص الخسائر بالنسبة لكلا السياستين.

-1-2- المراحل:

أما فيما يخص مراحل العملية الردعية، نجد نقطتين هامتين لابد لنا أن نركز عليهما وهما: قوة الضربة الأولى (الفعل) و قوة الضربة الثانية(رد الفعل). وتقابلهما استراتيجيتين في غاية الأهمية هما: الإستراتيجية ضد المدن Antivilles والإستراتيجية ضد القوى Antiforces.

- قوة الضربة الأولى:تستطيع فرض خسائر بليغة لا يمكن استرجاعها ، لكن لا تستفيد من حماية أي أنها يجب أن تستعمل احتياطيا تحت وطأة التدمير، مثل فرنسا والصين.

- قوة الضربة الثانية: على العكس فهي قوة انتقام تتميز بالوفرة والتعدد، السهولة والحركة، ومناعة جزئية لقواعدها؛ أي تستوعب الضربة الأولى مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي سابقا.

فأي دولة نووية لديها الخيار بين إستراتيجيتين على أساس طبيعة الأسلحة التي تحتكم عليها، بالإضافة إلى طبيعة الأهداف حيث يمكن أن تسعى للوصول إلى أهداف مدنية أو عسكرية[1].

[1] Raymond Aron , Penser le Guerre ,Clausewitz. Paris,Gallimard,1976 .p.120.

- ترمي استراتيجية ضد المدن Antivilles إلى القضاء على المراكز المدنية الحيوية للخصم (حالة القوى النووية الصغيرة).
- في حين ترمي استراتيجية ضد القوى Antiforces إلى إبادة أو تدمير قوى الضرب لدى الخصم (حالة القوى العظمى).

المحور الثاني : التصورات الجيوسياسية والكلاوسفتسية للردع النووي

01-التصور الكلاوسفتسي للردع النووي:

حسب كارل فون كلاوسفتس – منظر الحرب –، يعتبر الردع مبارزة،أي أنها تتم بين طرفين اثنين أو أكثر، وما يطلق عليه بالحرب المطلقة عند هذا الأخير هي تلك الحرب المرتبطة ارتباطا وثيقا بجذورها ونهايتها، وتخدم السياسة كشرط أو غاية، كما يحدده مفهومها الأساسي كضرورة ناتجة عن الحركة المتبادلة للإرادات[1].

وتمثّل هذه الأخيرة لدى كلاوسفتس نتاجا لما يعرف بـ: "الحركات الثلاثة المتبادلة " بين مجتمعين سياسيين متصارعين ، كما تستعمل هذه الحركات بصفة متتالية على أساس المستويات الثلاثة للهدف السياسي.

– الحركة الأولى المتبادلة:

تكمن في اللاتحديد في استعمال القوة، ويمكن إدراجها ضمن الأهداف السياسية للحرب و إجبار الخصم على تنفيذ إرادتنا.هذا يعني جعله يختفي نهائيا، وهذا ينطبق على كل الجرائم التي ترمي لمجرد الحصول على الأرض (الإقليم) لا استعباد الإنسان. على ضوء هذا المفهوم، فإن قنبلة هيروشيما سياسيا كلاوسفتسية إلى جانب مذهب الانتقام الشامل.

[1] Carl Von Clauswits, De La Guerre, livre 1, S.D, S.P, p.182.

– الحركة الثانية المتبادلة:

هي البحث المتبادل على تجريد السلاح الكامل، والضمان الوحيد للرضوخ. فمن أجل رضوخ الخصم لإرادتنا، يجب وضعه في حالة غير ملائمة أكثر من قيمة التضحية التي نطلبها. من جهة أخرى ، أي تغيير في الحالة التي يمكن لها أن تؤدي إلى الحرب ، حيث يجب جر الطرف الآخر إلى وضع غير ملائم لكي يرضخ . فبالنسبة للمحارب، أحرج حالة هي أن يجد نفسه منزوع السلاح؛فلو نريد إذا إرغام الخصم على الحرب لتنفيذ إرادتنا يجب تجريده من السلاح أو وضعه في حالة يحس بالتهديد في أي احتمال.

الحركة الثالثة المتبادلة:

هذه الحركة تدفع الخصوم لنشر كثيف للقوات المسلحة، فلو أردنا الانتصار على الخصم يجب التنسيق بين الجهود و قوة المقاومة، وهذا ناتج على عاملين: اتساع و تطور الإمكانات التي بحوزته وقوة إرادته.

02- التصور الجيوسياسي للردع :

يعطي ألان جوكس Alain Joxe تعريفا للجيوبوليتيكا على أنها: "تصور تقليدي، إقليمي لموضوع سياسي عسكري على امتداد الهرم العالمي. إنها نظرية ترمي إلى التحكم في العالم"[1]. وهناك تعريف علمي للجيوبوليتيكا كنظرية لتغيير الحركة في الفضاء السياسي، قدمه بيير جورج Pierre George في قاموسه الجغرافي: "دراسة العلاقات بين العوامل الجغرافية والسلوكيات السياسية."[2].

[1] Alain Joxe, OpCit. p.40.

[2] Daniel Colard, Les Relations Internationales de 1945 à nos Jours. Paris, Armand Colin, 7 édition,1997,p.65.

بالنسبة لماكندر Mackinder، التحكم في العالم يعود إلى السلطة التي تبني وحدة القارة الأورو-آسيوية حول المنطقة المحورية المسماة بقلب الأرض Heart Land، مركز الأرض، لمنع ظهور هذه الإمبراطورية الأرضية المسيطرة ، القوة البحرية أصبحت مجبرة على التحكم في البحار وتجزئة القارة نفسها.

أما ماهان Mahan، فيرى عكس ذلك انطلاقا من كون التحكم في العالم يعود للقوة البحرية التي تكون حافلة بالانتصارات في التاريخ؛ بشرط إبقاء كل من إفريقيا وأوربا وآسيا تحت المراقبة عن طريق التحكم في البحار والهيمنة التجارية والاقتصادية على العالم. إن كلا المفكران لا يختلفان كثيرا حيث أن النتيجة هي انه من يسيطر على أوراسيا يتحكم في قلب الأرض، ومن يتحكم في قلب الأرض يهيمن على جزيرة العالم، ومن يتحكم في جزيرة العالم يسيطر على العالم.

بالنسبة لماكندر، تمثل أوربا وآسيا وإفريقيا قطبا واحدا يدعى بجزيرة العالم، تحتوي على منطقة إستراتيجية رئيسية يسميها بقلب الأرض ويحددها في روسيا. أما سبيكمان Spickman جيوسياسي بريطاني، فيرى أن التحكم في ما يسمى بـ: Rimland جزيرة العالم، مجرد حلقة هامشية، فلابد من التحكم في حواف قلب الأرض عن طريق التركيز على قوة القوة البحرية قادرة على مراقبة البحار sea control و قوة التدخلpower projection، للسيطرة على الجزر الساحلية وشبه الجزر المحيطة في كل من آسيا و أوربا. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية تجسيدا جديدا للقوة البحرية مثل كل من أثينا في الماضي، قرطاج و بريطانيا العظمى. جزيرة محمية بالمحيطات لكن في نفس الوقت معزولة عن بقية العالم بسبب نفس هذه الفضاءات البحرية؛ والعكس صحيح في حالة الاتحاد السوفييتي حيث يعتبر قوة قارية، في نفس الوقت مهدد بالغزو

ويبحث عن منافذ بحرية.هذه التباينات الجغرافية تسلط الضوء على الخيارات الإستراتيجية للقوى العظمى، فالولايات المتحدة تبني مذهبها النووي على الثلاثية : صواريخ إستراتيجية أرض-جو ALCM، صواريخ إستراتيجية أرض-أرض ICBM، صواريخ إستراتيجية بحر-أرض SLBM، وإعطاء الأولوية للجانب البحري: الغواصات لأنها لا تلتقط على الرادارات وتضمن فعالية و قوة الرد في حالة ما إذا تعرض الإقليم إلى اعتداء.

أما بالنسبة للاتحاد السوفييتي، فلقد طور ترسانته النووية خصوصا الصواريخ أرض-أرض.

هذه التوجهات تعكس الحالة الجيوسياسية للاتحاد السوفييتي بحيث ينظر له كحصن محاصر من الشرق والغرب متأهب ومستعد لإطلاق ناره النووية ضد كل من أوربا، آسيا وأمريكا. إن أزمة الصواريخ الكوبية 1962، أدخلت لغة جديدة على التصور التقليدي للتوازن بين الإمبراطورية البحرية والأرضية، حيث تعتبر تجربة أزمة الصواريخ وتجربة حصار برلين رمزا من رموز تطبيق الجيوبوليتيكا استراتيجيا.

كلاوسفتس والجيوبوليتيكا، خطابين للقرن التاسع عشر والقرن العشرين. على ضوء هذه المعطيات ، أصبح الردع النووي الوسيلة المثلى للقوة البحرية لتهديد القوة الأرضية بالفناء، كما أصبح السبب الرئيسي في السباق الرهيب نحو التسلح في فترة الحرب الباردة.

3-تطور نظرية الردع النووي

لقد عرف علم العلاقات الدولية عبر تطور مراحله العديد من المحاولات التنظيرية لتفسير الظواهر الدولية و تفاعلاتها المتشابكة والمعّقدة في حالة الحرب كما في حالة السلم، وتأثرت هاتة النظريات بطبيعة البيئة ومستجداتها على جميع المستويات (السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الفكرية والثقافية). وتعتبر النظرية الواقعية لدى أغلب

دارسي العلاقات الدولية من أهم النظريات المفسّرة للواقع الدولي بدقة وأكثر ملائمة، حيث القوة والمصلحة الوطنية يشكلان جوهر دراسات هذه المقاربة حيث تسعى الدول للحفاظ على كينونتها عن طريق اكتساب القوة و زيادتها للحفاظ على مصالحها الوطنية. فالعلاقات الدولية تدرس العلاقة التفاعلية للإمكانيات من جهة، ومن جهة أخرى السلوك الذي تتخذه الدول والفواعل. فحسب المقولة الكلاسيكية التي تقوم على فكرة أنّ السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية وتتساوى الدول من حيث السيادة ولكن هل تتساوى من حيث التأثير على النظام الدولي؟ الإجابة على هذه الإشكالية تتطلب دراسة ومعرفة عناصر القوة الكامنة لدى الدولة وهذه العناصر عندما تتفاعل فيما بينها تعطي نموذجا ومعنى معين نطلق عليه القوة الكلّية أو القوة الشاملة وقياس هذه العناصر المكونة للقوة الكلية هي التي تحدد لنا في النهاية قوة الدولة مقارنة بغيرها من الدول الأخرى وهي لا تسمح لنا بالتنبؤ أو بالاستشراف السلوكي الذي يمكن للدولة أن تمارسه على المستوى الخارجي. وتتناول الواقعية موضوع المصلحة الوطنية على الصعيد الخارجي انطلاقا من العلاقة الوثيقة بين تلك المصالح و كينونة الدولة و ازدهارها، وتترجم تلك المصالح على شكل قواعد وثوابت في السياسة الخارجية للوحدات السياسية المشكّلة للنظام الدولي. إذا فالمصلحة الوطنية هي سلم قيمي يعرّف توجه السياسة الخارجية للدولة، والمتكونة من مجموعة المصالح العليا التي لا تستطيع الدولة التنازل عنها، حيث تشير هذه الأخيرة إلى المبادئ الضابطة للدبلوماسية من أجل تحقيق المصلحة المشتركة للمجتمع في علاقاته مع الوحدات الوطنية الأخرى كغاية في حد ذاتها للعمل الدبلوماسي. من جهة أخرى مفهوم المصلحة الوطنية يخص مجموعة محدودة من الأهداف التي تخدم هدف المصلحة الوطنية عن طريق الحفاظ أو زيادة قوة الدولة. ولقد شكل

ظهور الأسلحة النووية بعدا جديدا من أبعاد القوة، وكان أوّل استعمال لهذا السلاح على اليابان بمثابة بزوغ عهد جديد تم تسميته بالعصر النووي.

بدأت تتبلور الأسس الفكرية الفلسفية لإستراتيجية الردع النووي بعد أن برهن السلاح النووي على فعاليته و مصداقيته ، و تبلورت هذه الأسس من خلال العمل الجامعي الأكاديمي لمعهد يال Yale للعلاقات الدولية تحت عنوان " السلاح المطلق " بقيادة برنا رد برودي Brodie Bernard [1]. ويدور فحوى هذا الكتاب أنه يجب على الإستراتيجية الحديثة أن تركز على منع الحروب لا الانتصار كما كان سابقا.كما يجب أن تركز على تحقيق الكفاية أكثر من التركيز على التفوق . هذه الاهتمامات تبلورت في إطار دراسات دورية تحت اسم السياسة العالمية **World Politics** والتي ساهمت فيما بعد في بلورة العديد من المصطلحات. من هنا عرف الفكر الإستراتيجي تحولات هامة انعكست بدرجة كبيرة على إمكانية استعمال القوة وآثار ذلك على الاستقرار الدولي. إذ جل هذه الإستراتيجيات يمكن تصنيفها في إطار الإستراتيجيات الشاملة بحكم احتواءها على متغيرات سياسية، عسكرية، مالية واقتصادية.

هذه الإستراتيجية الشاملة كان عليها الاستجابة لتطورات الثورة الصناعية والعلمية لكن المهم بالنسبة لها توفير الإمكانيات. في الواقع العملي، تتم في أوقات السلم حيث الهدف من ذلك هو تفادي المواجهة العسكرية المباشرة . و اهتمت أكثر بتقليص

[1] Charles Zorgbibe, Texte de Stratégie Nucléaire, La Collection Que Sais-je, N°2774. Paris , Presses Universitaire de France, 1993,p.p.5-7.

مجال حرية استعمال القوة في العلاقات الصراعية بين القوى النووية. من ناحية أخرى، وعلى ضوء كتابات توماس تشيلينغ Thomas Schelling، يفترض هناك مصالح مشتركة بين الأعداء بالإضافة إلى منافسة بينهما. تفترض هذه الإستراتيجيات بالتركيز على عامل العقلانية في السلوك الدولي ، يصبح هذا الأخير أحسن سلوك بالنسبة لكل طرف، كما يتوقف ليس على مصالح هذا الطرف فقط بل على ما يتوقعه من الطرف الآخر؛ وعلى ضوء هذه المعطيات، تصبح غاية السلوك الإستراتيجي في عهد الأسلحة النووية منصبة على الوسائل والطرق والكيفيات التي يمكن أن تأثر على سلوك الطرف الآخر وتوجيهه وذلك يرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة العلاقة الموجودة بين الطرفين،على توفير العدد الأكبر من الأسلحة. رغم العمل الأكاديمي وتطور الأسلحة في هذا المجال وعلى هذا المستوى، لم تأخذ هذه النظرية بصفة مباشرة مكانها في إستراتيجيات القوى الدولية نظرا لأنّ التفاعل مع هذه الظاهرة تم وفق المصلحة القطرية. لقد ارتبطت نظرية الردع النووي أساسا بتطور مفهوم الردع الّذي مرّ بثلاث مراحل رئيسية[1]:

1-3- الموجة الأولى **The First Wave**:

أثناء هذه المرحلة، قام مجموعة من الباحثين البريطانيين والأمريكيين بالكتابة في هذا الموضوع كونه يعتبر ظاهرة فريدة من نوعها في مسار تطور العلاقات الدولية و النظام الدولي، حيث اعتبرت تلك الأفكار التي تم نشرها في الصحف والمجلّات المتخصصة فيما بعد بالقاعدة الفكرية و المرجعية الإيتيمولوجية لنظرية الردع النووي، نذكر من بين هؤلاء برنارد برودي، جاكوب فاينر، فاينفار بوش، ويليام بوردن وبازيل ليدل هارت وبلاكيت.

[1] Barry Buzan, OpCit.p.143.

وجاءت كتابات هؤلاء المحللين كرد فعل أكاديمي لظهور الأسلحة النووية ابتداء من التطور الرهيب لقدرتها التدميرية. ولقد قام هؤلاء الكتاب بمحاولة دراسة آثار استعمال هذه الأسلحة من طرف القوى العظمى على العلاقات الدولية والنظام الدولي بصفة عامة. وتعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل، لا لأنها كانت الخطوة الأولى في مسار بناء نظرية الردع فقط، لكن لأنّها أسّست معرفيا لظهور تفاعلات وعلاقات جديدة منذ فترة الأربعينات من القرن العشرين حيث تعدت طابعها التقليدي، وتجاوزت التفكير الأحادي نظرا لتوسع وتعدد وجهات النظر من جهة، وتطور السياسات والإستراتيجيات من جهة أخرى.

3-2- الموجة الثانية Second Wave " Golden Age ":

وقد ميّزت فترة الخمسينات أين ظهر العديد من المتغيرات كان لها الأثر الكبير في تطور نظرية وسياسة الردع وأهمها التطور التكنولوجي الذي حصل في مجال أنظمة الدفاع والأسلحة، وتوازن القوى الذي ساهم في تغذية إشكالية الأمن لدى الغرب؛ إذ اعتبرت الثنائية القطبية كخلفية من خلفيات هذه المرحلة. فإذا رأينا بتمعن إلى الفترة التي شملت منتصف الخمسينات إلى غاية منتصف الستينات، نرى أن كل الأفكار التي طرحت في الموجة الأولى قد تم التخلي عنها نظرا لبزوغ مستجدات أهمها إجراء تجربة للقنبلة النووية من طرف الاتحاد السوفييتي في 1949، والسباق المتسارع نحو التسلح النووي الذي شهده العالم في منتصف الخمسينات والتنافس الحاد بين القوتين والذي أدخلهما في مرحلة جديدة من تطور الدراسات الإستراتيجية. وكنتيجة لكل هذه التغيرات، عرفت فترة العصر الذهبي تحولات جذرية و عميقة في طبيعة العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي. إن هذه المرحلة تميزت أيضا بنوع من التفاوت في بعض

الأوقات و كأننا نعيش مرحلة انتقالية، اتسمت في البداية بأحادية نووية كانت الولايات المتحدة هي قطبها، ومع امتلاكها ترسانة نووية أعطتها تفوقا على منافستها على المستوى الإستراتيجي والتكتيكي(Fusion Warheads/ICBM) في أواخر الخمسينات وبداية الستينات. ولكن في أواخر الستينات، أصبحنا أمام ثنائية نووية اتسمت بالتوازن بين القوتين العظمتين. ففي هذا السياق، تعتبر نظرية الردع النووي محصّلة نظرية لواقع الثنائية النووية، لكن يبقى إدراك الطرفين لمفهوم الثنائية النووية مختلف حسب الزاوية التي ينظر منها كل طرف. فبالنسبة للاتحاد السوفييتي، تعتبر الثنائية النووية أمر إيجابي، من خلال كسر نظام التموقع الأحادي التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع به ، بالإضافة إلى الانتقال من حالة التهديد من جانب واحد إلى حالة التهديد المتبادل.أمّا بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فالدخول في نظام نووي ثنائي يعتبر تراجع رئيسي في المواقع (التوزيع الدولي للقوة) إذا تم اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية دولة قيادية عسكريا. أما بالنسبة لأوربا الغربية، فترى أن هذه الحالة الجيوسياسية تعكس ضعف وتراجع مكانة المضلة النووية الأمريكية التي تم بسطها على أوربا في إطار ما يدعى بالردع الموّسع منذ فترة الخمسينات من القرن العشرين.

إنّ الأفكار المركزية لنظرية الردع في العصر الذهبي تقوم على حقائق الثنائية النووية، من حيث توزيع القوة النووية في النظام الدولي. هذه الحقائق حددت مجموعة من القراءات والمقاربات لتفسير تفاعلات النظام الإستراتيجي العالمي. القراءة الأساسية الأولى، تتمحور حول مشكل الإستراتيجية النووية الذي يمكن تحليله ودراسته على أساس العلاقات بين القوتين الرئيسيتين فقط. هذه المقاربة تعكس الواقع في فترة العصر الذهبي، فمنذ ذلك الحين، إلا الصين و فرنسا اللتان شكلتا تحديا لهما، لكن حافظت القوتين

العظمتين على موقعهما المهيمن عن طريق اتباع ما وصفه كسنجر بالكفاية الغير كافية و تراكم الترسانات النووية.

وتدور القراءة الثانية حول اتحاد الأسلحة النووية والصواريخ الذي أعطى البعض تفوق كبير في مجال الأنظمة الهجومية، ممّا أضعف أنظمة الدفاع الأرضية وأصبحت غير نافعة، بحيث لو تم تعرض دولة إلى مثل تلك الرؤوس الحربية، فإنه سيتم تدميرّ البنية التحتية للمجتمع(مدن، اقتصاد، شبكات الاتصال والمواصلات).القراءة الثالثة تقوم على أساس وجوب وجود علاقة عدائية فعلية (أو إجراء حربي) بين طرفي العلاقة النووية. وهذا ما ينطبق على جّل فترة العصر الذهبي، التي صادفت بوادر بروز ما يسمى بالحرب الباردة. إنّ هذه القراءة دامت واستمرّت بسبب الطابع الإيديولوجي القوة الإيديولوجي للمنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي .

نستنتج أن أهّم التحولات التي طبعت العصر الذهبي هي التطور التكنولوجي على مستوى الأسلحة (ICBM) الذي حصل بدافع المنافسة. هذا التطور التكنولوجي كان له أهمية قصوى في تطوير النظريات الإستراتيجية أهمها نظرية الردع النووي. استنادا إلى التطورات التكنولوجية الهامة التي طبعت التنافس النووي في العصر الذهبي، مع امتلاك الطرفين أساس وجوهر الضربة الثانية والخصائص التقنية لتنفيذ التهديد بالتدمير الشامل، تم الوصول إلى حالة استراتيجية هامة عرفت بعقيدة التدمير المتبادل الشامل Mutual Asuured Destruction. إنّ منطق التدمير المتبادل الشامل قد فتح مجالات جديدة للتفكير بشأن تسيير المنافسة العسكرية. فالوقاية من الحرب كفيلة بخلق مصالح مشتركة في إطار ما يسمى بإدارة الأزمات، وبهذا تمنح للأطراف المتصارعة فرصة للتعاون رغم عمليات التصعيد التي يشهدها الطرفان نظرا لبعض المواجهات المحلّية، وهكذا يجمع

العديد من استراتيجيي العصر الذهبي على أنه لابد للطرفين تبني منطق التدمير المتبادل الشامل كعقيدة فعلية، وبذلك تصبح مراقبة الأسلحة المجال الرئيسي للمصالح المشتركة. فكرة مراقبة الأسلحةArms Control هي إحدى مبتكرات العصر الذهبي ومنبثقة مباشرة من منطق التدمير المتبادل الشامل. إذا، فمنطق الـ MAD يستوجب متنافسين اثنين وكل طرف يحاول ردع الآخر عن طريق التهديد بالتحرك العسكري. فالإشكالية تكمن في كون الولايات المتحدة الأمريكية لا تردع الهجوم عليها فقط، ولكن ردع التهديدات أيضا على العديد من حلفائها الأمنيين الذين يقعون على حدود المجال الحيوي للقطب السوفييتي. فيجب عليها بصفة خاصة ردع السوفييت في حالة ما إذا هدد أوربا الغربية والتي تشكل أسواقها ومواردها مفتاح التوازن الكلي للقوة، من هنا أصبح من الضروري توسيع الردع النووي الأمريكي إلى غاية أوربا الغربية واعتماد ما يسمى بالردع الموّسع Extended Deterrence. ففي خّضم هذا العصر، تعثّر تفوق القوات النووية الأمريكية بالعديد من العقبات والصعوبات والتي ظهرت نتيجة استراتيجية الردع الموّسع وانفجار نظرية التدمير المتبادل الشامل ومراقبة الأسلحة Arms Control . من هنا، تبلورت فكرة الحرب المحدودة Limited Nuclear War والتي أرجعت التفكير إلى المنطق التقليدي للحرب (كلاوسفتس) الذي لا يعكس تماما أسس التفكير السائد في العصر الذهبي. كما يبدو أنّ مصطلح الحرب المحدودة أخذ حيّزا كبيرا من الفكر الإستراتيجي البريطاني، نظرا لكون البريطانيين يملكون خبرة وعادات طويلة فيما يخص الإستراتيجية غير المباشرة التي أملتها عليهم وضعيتهم إزاء النزاعات الانفصالية التي عاشتها أوربا لقرون طويلة. ففي الفترة التي امتدت بين 1954 و 1957، فتح نقاش حاد بين الأميرال بيزار A.Buzzard وليدل هارت Liddell

Hart من جهة، والكولونيل ريشارد لوغورن Richard Loghorn ووليام كوفمان Wiliam Kaufmann و هنري كسنجر من الجهة الأخرى، ونتج عن ذلك ظهور مصطلح جديد هو الردع المتدرج Graduated Deterrence.على هذا الأساس، تم الانتقال من إستراتيجية الانتقام الشامل Représailles Massives إلى استراتيجية الردع المتصاعد Dissuasion graduée، أي وضع حد للحروب (على مستوى الأسلحة، الأهداف، الفضاءات والوقت) والاحتفاظ بقوة ضرورية من أجل الردع الأدنى (Dissuasion Minimale) ودفع العدوان بالإضافة إلى الدخول في مفاوضات في أقرب فرصة ممكنة دون البحث عن النصر الكامل.

3-3- الموجة الثالثة "The Third Wave":

ولقد اهتم الباحثون في هذه المرحلة بطبيعة الأفكار والسياسات التي تميّزت بتأثرها الكبير بتحولات البيئة الإستراتيجية وتغير في ظروف المنافسة بين القوتين العظمتين. الخطوط العريضة لهذه التحولات هي نفسها التي كانت وراء الديناميكية التي شهدها العصر الذهبي: التفوق النسبي للقوة العسكرية السوفييتية في مجال الصواريخ (تفوق متفاوت)، والتطورات في تكنولوجيا السلاح النووي وأنظمته. فرغم تغيّر طبيعة العلاقات الإستراتجية بين القطبين النوويين في هذه المرحلة إلا أنّها لم تكن بنفس المدى و التأثير الذي ميّز مرحلة العصر الذهبي. لكن كان ذلك التحوّل كافيا للتأثير في عقيدة ال MAD في اتجاهين اثنين، حدد كولين غراي Colin Gray [1] واحد من الاتجاهين

[1] Gray.Colin.S , Nuclear Strategy and Strategic Planning. Philadelphia, Foreign Policy Research Institute , 1984,p.15.

وأسماه بالموجة الثالثة. جوهر هذا الأخير هو تحدى عقيدة MAD بتوسيع منطق الحرب النووية المحدودة LNW إلى عقيدة طويلة المدى للردع الموّسع بواسطة التهديد بالحرب. ولقد تنامت هذه الرؤية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ السبعينات. أمّا الاتجاه الآخر يتمحور حول فكرة تعزيز الدفاع ضد أي هجوم نووي ممكن والذي من شأنه أن يكون كافيا لتحقيق منطق الردع المتبادل Mutual Deterrence عن طريق التهديد بالثأر. هذه الفكرة تعتمد بصفة رئيسية على القدرة التكنولوجية الكبيرة، ولقد سجلت دخولها القاموس الإستراتيجي مع اتفاقية ABM في 1972. لكن تم إحياءها مع قدوم فترة الرئيس ريغن Reagan مع مشروع حرب النجوم Star wars حين ألقى خطابه الشهير في مارس 1983. من هنا، أصبحت عقيدة MAD أقل اهتماما بعد تطور أوجه العلاقات بين القوتين العظمتين من أوجه الصراع إلى أوجه التعاون (نزع السلاح). العامل الرئيسي الثاني الذي أثر في الفكر الإستراتيجي بعد العصر الذهبي هو تواصل تطور تكنولوجيا السلاح. إنّ أهم تطور في هذا المجال يكمن في ربط ميدان الصواريخ الباليستية العابرة للقارات (ICBM) بالأسلحة النووية، حيث أعطى ذلك تفوقا للأنظمة الهجومية وجعل الدفاع عن المجتمعات أمرا مستحيلا. هذا ما دفع منظّري العلاقات الدولية والإستراتيجيين لدراسة وتحليل آثار التطورات التكنولوجية على النظريات الإستراتيجية(الردع النووي) والمذاهب العسكرية. إذن، أنتجت التطورات التكنولوجية الشروط الأساسية لنظرية الردع ومنحت قاعدة فكرية علمية وعملية جديدة لإعادة ترتيب الأولويات و تحديد أهداف جديدة.

المحور الرابع: نقد إستراتيجية الردع النووي

لقد استطاع توازن الرعب منذ نصف قرن أن يمنح سلاما متفاوتا للعالم وأن يمنع حدوث مواجهة عسكرية مباشرة بين الشرق والغرب وبين الدول النووية. فلقد برهن الردع على نجاعه ومصداقيته فيما بين القوى العظمى، مادام التهديد لم ينتقل إلى مرحلة التنفيذ. لكنه لم يعتبر الضمان الوحيد والكافي ضد كل الاحتمالات ولم يلعب أي دور في بعض النزاعات. فمنذ بداية الثمانينات، بدأ النقاش لإستراتيجي يدور حول إعادة النظر في الردع الأطلسي ؛ طائفة تدعم الإستراتيجية النووية، والطائفة الأخرى ترى خطورة بالغة في إتباع الإستراتيجية غير المباشرة التي بإمكانها تغيير مسار الحلف. أما الطائفة الأخرى ترى أنه من الضروري بناء السلام على أسس وقواعد أخرى غير الرعب والخوف من التدمير الشامل لمجتمعات وشعوب مدنية بريئة. حدد بعض المحللين الأمريكيين قائمة تتكون من خمس فرضيات من شأنها أن تفشل إستراتيجية الردع النووي هي كالتالي:

– استقرار السلام عن طريق الخوف يفرض المساواة تقريبا بين الجريمة والعقاب. هذا الاستقرار ليس نهائيا، بل مخترق دائما نظرا للسباق الكيفي نحو التسلح.

– حتى ولو واحدة من القوى العظمى لم تضمن تفوقها الكامل على قرينتها، يمكن أن يظن الاثنين أنهم عادا إلى حالة العصابات الشريرة، وكل واحد يعتقد أن فائدة الضربة الأولى ممكنة وهي التي ستسجل الفارق بين الربح و الخسارة، بين الحياة و الموت.

– حتى في حالة استمرار توازن الرعب، يمكن أن يقع حادثا مثل:

- ترجمة غير دقيقة للمعلومات
- انفجار قنبلة توهم بوجود هجوم
- انقطاع في نظام الاتصالات و القيادة

– التصعيد نحو الأقصى انطلاقا من نزاع مسلح تكون قوة من القوى متورطة فيها.
– إمكانية حدوث انفجار قامت به دولة ثالثة سواء كانت تمتلك أسلحة نووية أم لا.

ويصل ريمون أرون إلى استنتاجين اثنين:

- من المستحيل تحقيق سلام شامل ودائم عن طريق امتلاك كل الدول السلاح النووي.
- حتى بين دولتين مالكتين لأسلحة نووية، فالخوف لا يضمن السلام[1].

أما بالنسبة لدانيال كولار Daniel Colard [2]، فيرى أن هناك أربع ظواهر من شأنها أن تفشل عملية الردع والتي تدعي بحالة الضيق النووي وهي كالتالي :

- تنامي الإرهاب و تنوع مصادره.
- تطور الحركات السلمية والحيادية المناهضة لانتشار الأسلحة النووية.
- ظهور التكنولوجيات الجديدة التي تجعل من الأسلحة التقليدية أساسا لها.
- المعطيات الإستراتيجية الجديدة شرق–غرب والتحول إلى محاور جديدة.

إنّ دراسة إستراتيجية الردع النووي أدت بنا إلى محاولة تفسير هذه الظاهرة من خلال استعراض الإطار الايتيمولوجي والنظري لها، كما أعطتنا الفرصة لاستخراج أبعادها و عوامل التغير التي تطرأ عليها في جميع الحالات وبهذا نكون قد وضعنا الخطوة الأولى لفهم ديناميكية هذه الظاهرة في الزمان والمكان، بالاعتماد على مستويات مختلفة من التحليل وبالنظر إلى البيئة الإستراتيجية على أنّها متغيّر هام في تحوّل الظاهرة.

[1] Raymond Aron, Paix et Guerre entre les Nations, Op.Cité.p.430.

[2] Daniel Colard, OpCit . p.151.

يبدو أن الطرح الواقعي هو الأنسب لتحليل وفهم الظاهرة من خلال تحديد العوامل المؤثرة على قرارات الدول أو النخب الحاكمة في سعيها لامتلاك السلاح النووي والتي يمكن تحديدها في متغيرين أساسيين في تحليل الواقعية والواقعية الجديدة: **القوة والمصلحة الوطنية**. من هنا يمكن وضع العديد من السيناريوهات للتنبؤ بسلوكيات القوى النووية دون الخروج عن الإطار القانوني والدبلوماسي الذي تتحرك فيه هذه الدول، ومهما تطور النظام العالمي فكلها تصب في قلب تحليل الطرح الواقعي.

المحور الخامس: آثار التحولات الإستراتيجية على الردع النووي

أحدثت نهاية الحرب الباردة وتغير نمط العلاقات الدولية والدعوة إلى بلورة نظام دولي جديد، ثورة وتحوّلا هاما في الميدان الإستراتيجي مثل تلك التي أحدثتها الأسلحة النووية، فالبيئة الدولية أصبحت أكثر تعقيدا بفعل تنوع وتكاثر وتداخل عوامل الاعتماد المتبادل وكذا بفعل تنوع الفواعل التي تؤثر في أنماط السلوك الدولي؛ ثم إعادة النظر في سلم القيم والأهداف والأولويات للفواعل الرئيسية في المحيط الدولي. من ثم، يبدو أنّ الإستراتيجية في العهد الجديد أصبحت تدور أساسا حول تحديد التحولات الهيكلية الجديدة في النظام الدولي والأنظمة الإقليمية أو حتّى الفرعية.

وفقا لهذا المفهوم الجديد، يبدو أنّ الدراسات الإستراتيجية اقتربت من الدراسات المستقبلية أكثر من إدارة النزاعات والحروب وتوجيهها نحو أهداف معينة، لذلك أصبح مفهوم الإستراتيجية أكثر شمولا من المفاهيم التي سبقت. رغم الاعتقاد الذي مازال سائدا عند دارسي العلاقات الإستراتيجية بأنّ الحروب تعتبر المحرّك الرئيسي للفكر الإستراتيجي، فإنّ الاهتمام بمسألة الحروب في عهد ما بعد الحرب الباردة لم يعد منصبا على كيفية إدارتها وتوجيهها بل أن الاهتمام الآن تعدّى حدود الإدارة إلى ميادين أخرى

كأسباب ونتائج النزاعات المسلحة . فقد أصبحت الإستراتيجية تهتم بالأسباب، الإدارة والنتائج. كما أنّها اتخذت بعدا أشمل لأن فهم الأسباب، الإدارة ونتائج النزاعات المسلحة في غالب الأحيان يستدعي الإلمام بمجالات معرفية متعددة (المجال النفسي، الاجتماعي، التكنولوجي وهيكل موازين القوى ...الخ)؛ لذلك فإنها أصبحت ذات طبيعة متعددة التخصصات.

ففي فترة الحرب الباردة، هيمنت الأسلحة النووية على الفكر الإستراتيجي ممّا جعلها أكثر ازدهارا، ونتج عن ذلك بروز مجموعة من النظريات أهمها نظرية الردع النووي التي كانت تهدف إلى تفادي الحروب النووية حيث اشتهرت بنظرية اللاحرب. وهذا التركيز على المسألة النووية تم على حساب مواضيع أخرى لا تقل أهمية من حيث الاستقرار والأمن (النزاعات الإثنية، العرقية).

نهاية الحرب الباردة أعادت الاعتبار لهذه الأمور التي أهملت في عهد الثنائية القطبية وهي الفترة التي شهدت اهتزازات داخلية وانتشار النزاعات الجهوية ثم تقاسم الأدوار الإقليمية وحتى الدولية لبعض القوى مثل الصين. هذا كله أعاد الاهتمام لقضايا أصبحت أكثر أهمية من الأسلحة النووية. وبالتالي في عهد ما بعد الحرب الباردة واجهت الإستراتيجية أمورا لم تكن موجودة وهذا ساعد ثانية على ازدهار الفكر الإستراتيجي. ومن بين الدلالات الجديدة للفكر الإستراتيجي لعهد ما بعد الحرب الباردة، ظهور حركة مضادة لهيمنة العوامل العسكرية على الفكر الإستراتيجي بسبب تزايد أهمية المتغير الاقتصادي. ففي المرحلة التي تلت نهاية الحرب الباردة، أخذت مسائل الاعتماد المتبادل الاهتمام إلى جانب مسائل التكتلات الاقتصادية الكبرى، حركة الإصلاحات السياسية وما نتج عنها من اهتزازات في دول العالم الثالث، بالإضافة إلى

المسائل ذات الطبيعة الإنسانية والثقافية. إذن وظيفة ودور القوة في هذه المرحلة الجديدة تراجعت مقارنة بالأدوار الأخرى، كما يؤكد بعض المفكرين أنّ مسألة مكانة الجانب العسكري في الأمن القومي قد تراجعت بصفة كبيرة نظرا لأنها لم تعد ترتكز فقط على عامل الأسلحة. مع ذلك، فإن نهاية الحرب الباردة أعادت مسألة الأمن في حد ذاتها إلى المسائل القاعدية المرتبطة بأسباب الحروب، ونتائجها ...الخ.

فبالنسبة لماريسول توران Marisol Touraine [1]، لقد تمّ رسم خارطة اقصائية تضم ثلاث دوائر:

- مركز اقتصادي و سياسي ، مفتوح و معولم.
- محيط مندمج عالميا و لكن ليس له سلطة سياسية.
- منطقة خام ، غير مرتبطة بميادين التبادلات و اتخاذ القرارات.

انطلاقا من هذه المعطيات، أخذت ظاهرة عسكرة دول الجنوب(عسكرة المجتمعات والتي نجد أمثلة كثيرة عنها في القارة السمراء) بعدا خطيرا خاصة بعد حرب الخليج الثانية إذ فتح المجال لدول العالم الثالث لامتلاك أسلحة الدمار الشامل بعد أن كانت خاضعة لمقتضيات الصراع شرق-غرب، وبهذا تكون قد ساهمت في تغيير وتحويل مسار النظام الإستراتيجي العالمي. فلقد قامت الصين ببناء قوة نووية معتبرة عابرة للقارات منذ 1960 أعطتها مكانة متميزة على الساحة الدولية، أما الهند منذ 1974 ومع تفجيراتها النووية في 1998 تسعى لتطوير قدراتها النووية، متبوعة بعشرات الدول من

[1] Marisol Touraine , le Bouleversement du Monde .
Géopolitique du 21 Siècle, Paris ,Seuil, 1985,p.140.

أمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط والشرق الأدنى في كل مجالات الانتشار: الأسلحة الكلاسيكية المتطورة، الأسلحة النووية، الكيميائية، البيولوجية والصواريخ.

إذن فنحن نشهد اليوم تكوين بيئة جديدة على المستوى الإستراتيجي تجمع العديد من المتغيرات وإن تعارضت، تزيد من تأزّم الوضع وشيوع حالة من الفوضى. وكما يرى الان بير:" **في الواقع ، لقد وجدنا أنفسنا في وضعية جديدة جمعت بين عولمة الأخطار، والشك حول طبيعة ومدى وموقع أولئك الّذين يهددون أمتنا، بالإضافة إلى طبيعة الخصوم الذين سنواجههم حتما في المستقبل**"[1] .

01- تحول مفهوم الأمن:

اتسمّت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بظهور توازن جديد يخضع لمنطق غير الذي كان سائدا في مرحلة الحرب الباردة، حيث تمّ بناء توازن جديد بين منطقيات الدفاع والأمن الجماعي. ولقد تمّ التركيز على هذا الأخير على حساب ضرورة الدفاع، لكن اتخذت من اللعبة السياسية الداخلية مجالا لها على مستوى الدول والمنظمات الدولية. واعتبرت هذه الفترة مرحلة انتقالية تميّزت بنهاية الصراع شرق-غرب وانهيار الاتحاد السوفييتي، هذه العوامل كانت بمثابة المحرّكات الرئيسية لتغيير أنماط الحركة الموروثة في مجال سياسات الدفاع واستراتيجيات التطور الداخلية.

ولقد قام الجنرال لوسيان بواريه Lucien Poirier منذ 1990 بتحليل ودراسة العلاقات الموجودة بين الأمن والدفاع، فهو يفسّر الأمن ك " نظـام سياسي-استراتيجي يتمّ بناءه على أساس نظام دولي، كل طرف في هذا النظام يضمن

[1] Alain Bear, " Quelles Armées dans un Nouvel Ordre International''. Défense Nationale, Mars1992,p.39.

الحفاظ على السلم، بحيث يسود الاعتقاد أنّ تسوية الأزمات بين فواعل هذا النظام سواء كانت دولا أو منظمات دولية، لا يجبرها على استعمال العنف المسلح"[1].

إذن، الجنرال بواريه يركز على مسألة الاتصال بين الفواعل القائمة على كينونة الشكوك الشكلية وعلى مفهوم "الكفاية الغير كافية"[2]. أمّا بالنسبة لمارك بونفوس Marc Bonnefous فيرى أنّ: " الإحساس بالأمن أكثر من القدرة على رد الهجمات، أو من ردع الخصوم الفعليين من أجل عدم الدخول في مواجهات. هذا هو الدفاع. لكن يعتبر الأمن، حالة تتميز بإحساس أولئك الخصوم الفعليين بعدم وجود مصلحة لهم في استعمال العنف، سواء كانت هذه الحالة تناسبهم، أو كأنّ بإمكانهم استخدام إجراءات ضرورية لضمان إعادة التوازن."[3].

عمليا ، أيّ منطق للأمن يمكن أن يعترضه تحدّيان اثنان:

أ- التحدي الأوّل يكمن في نظام قادر ليشمل كل المجموعة الدولية، وتعتبر هيئة الأمم المتحدة منظمة مؤهلة عالميا تسعى نحو احترام الدول للقانون الدولي مهما كانت الفوارق، من العامل الديمغرافي إلى النمط الاجتماعي، بالمرور على الإمكانات الاقتصادية والأنظمة السياسية، لكن صعوبة التوفيق بين تعدد فوارق الدول كان لها الأثر في تنظيم استقرار العالم. من هنا، أتت فكرة الأمن الجماعي داخل الأنظمة الفرعية. فتناسق

[1] Lucien Poirier , " Désarmement , Sécurité ,Défense". Stratégique, n° 47, 3eme Trimestre,1990,p.32.

[2] Henry Kissinger, Nuclear Weapons and Foreign Policy. New York , 1957,p.4.

[3] Marc Bonnefous, "Vers un Nouveau Concept de Sécurité". Conférences, p-p.41-58.

وانسجام الدول المؤسس في مؤتمر فيينا الذي أسّس الاستقرار على حساب توازن القوى يعتبر تصورا مسبقا لهذه النظرة. في إطار هذه المقاربة، أبعد ونفا مفهوم " الكفاية الغير كافية" فكرة اللجوء إلى الأسلحة (العنف) كوسيلة لتسوية النزاعات.

ب- التحدّي الثاني يرتبط بطبيعة الدول في حد ذاتها . فالدولة ليس لها عقل نظيف، يمكنه أن يعكس عقول الأشخاص الذين يكونونها؛ لكنها تعكس الأفكار والإندفاعات التي تثير الشعوب[1]. يعني أنّ الاستقرار الداخلي للنظام الفرعي ليس مضمونا بصفة نهائية، فهي نتاج لتوازن ديناميكي يقتضي من كل فاعل جهد حذر للتكيف مع التطورات المتلاحقة للفواعل الأخرى.

أي لابد من تزويد كل نظام أمن بنظام دفاع، رغم تعارض منطقهما، فالأمن يقوم على مفهوم التعاون. أما الدفاع فإنه يقتضي وجود خصم واحد أو أكثر. أما في حالة الصراع، لابد من تفسير علاقات التعارض الممكنة، هذا ما يجعلنا نميّز بين ما هو داخلي وخارجي؛ ويكمن الفارق بينهما في كون الداخلي يترجم العلاقات داخل نظام الدولة في حد ذاتها (قواعد اللعبة الداخلية). أمّا الخارجي يعكس العلاقات التي يشكلها النظام مع محيطه، عقب التغيرات الملاحظة على الساحة الدولية[2].من هنا، أصبح الأمن عقب الحرب الباردة لا يعتمد كثيرا على منطق الصراع وإنما التعاون الذي أصبح يلعب الدور الرئيسي في السياسات الخارجية للدول على أساس اعتماد العامل الاقتصادي المدخل الواقعي لضمان الأمن، وتحقيق نسب من التطور والنمو، إلى جانب أداء أدوار إقليمية

[1] E.Durkheim , Leçons de Sociologie . Paris, Presse Universitaire , 1994, p-p.3-6.

[2] Zaki Laidi , OpCit.p.155.

ودولية من أجل السلام والاستقرار والتي تعتبر من الأهداف الأساسية في السياسات الإقليمية للدول وخاصة منها دول المركز أو قلب النظام التي تسعى لتحقيق ذلك عبر وسائل التعاون والتكامل، ولذلك فإن القصد من تشكيل العديد من المنظمات الإقليمية في المجتمع الدولي ومن ضمنها الأحلاف الأمنية والسياسية، هو ضمان الأمن وتحقيق المصالح بشكل جماعي في الداخل والخارج. فأصبح ينظر إلى " الأداة العسكرية أكثر فأكثر كحل فوضوي لمشاكل التعايش الصراعية التي يمكن حّلها"[1]. ولقد تركز النقاش الأمريكي في مجال السياسة الأمنية حول تحديد مفهوم المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة التي يجب حمايتها حسب ثلاث وجهات نظر:

1- تتمحور وجهة النظر الأولى حول انهيار الاتحاد السوفييتي كمؤشر مفتاحي سمح للولايات المتحدة الأمريكية بإعادة التركيز على مصالحها بصفة خاصة.

2- تتبنى النظرة الثانية موقفا أكثر دقة للمصالح الإستراتيجية الأمريكية، كون مصالحها معرّفة بعلاقاتها المميزة مع حلفائها إذ أيّ تهديد مباشر ضد حلفائها يمثل رهانا حقيقيا للقوات العسكرية الأمريكية.

3- في حين يبحث الموقف الثالث عن قراءة واسعة للتهديد الذي يمس المصالح الإستراتيجية الأمريكية.

ولقد قام زيبغنيو بريزنسكي بتعريف وتحديد أولويات مصالح الولايات المتحدة في مجال الأمن الدولي فيما يلي[2]:

---

[1] Lucien Poirier, La Crise des Fondements, Paris .1994, p-p.3-6.

[2] زيبغنيو بريزنسكي، "السياسة الخارجية الأمريكية: تحديات القيادة في القرن الـ21"، شؤون الأوسط، ع78-79 (بيروت:مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ديسمبر 1998)، ص- ص.62-63.

- حماية الوطن الأمريكي، وتشمل حماية المواطنين الأمريكيين والممتلكات الأمريكية وراء البحار.
- الحفاظ على الدخول الذي لا يعرقله شيء ، إلى المناطق الجغرافية الرئيسية و الحصول على الموارد الاقتصادية المهمة.
- ضمان قابلية النظام الدولي المتطور للنمو و البقاء و شموله.

كما تم تحديد بعض التوصيات حول السياسات أهمها :

- تقديم مساعدة خارجية إضافية لزيادة سرعة و نطاق إزالة الأسلحة النووية الروسية.
- إقامة حوار دائم حول الأمن في جنوب شرق آسيا، تشترك فيه الولايات المتحدة واليابان والصين وروسيا والكوريتان، إذا كان اشتراكهما مناسبا.
- تأييد ودعم نظم المعاهدات العالمية من أجل الإشراف على تكنولوجيا الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل.
- تعزيز القدرات المضادة لانتشار الأسلحة.

وتعتبر التهديدات المباشرة في منطقة أوربا–الأطلسي–آسيا أولوية الأولويات، أما التهديدات الغير مباشرة ضد استقرار هذه المنطقة فإنها تعتبر التحدي الممكن في المدى القصير والمتوسط، فالمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة معرّفة بالعلاقات الاقتصادية، الثقافية والتاريخية في منطقة أمن أوربا–الأطلسي–آسيا، وبمصالحهم الرئيسية Intérêts hémisphériquesالمعرّفة جغرافيا بقرب إقليمها[1].

[1] Désarmement , Nations Unies , vol 13 , n°02, 1990,p.50.

ويرى جوزيف ناي Joseph Nye [1] أن التحولات التي شهدتها علاقات القوة قد أفرزت حقيقة لا يمكن تجاوزها مفادها أنّه لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى، تمتلك جل مقومات القوة على جميع الأصعدة: العسكرية، الاقتصادية والسياسية. لكن هذا لا يعني أبدا أن الفترة التي تلت مرحلة الحرب الباردة تميّزت بالأحادية القطبية بأتّم معنى الكلمة، إذ هناك العديد من الأهداف الأمنية، الاقتصادية والسياسية التي ليس بوسع الولايات المتحدة الأمريكية بلوغها لوحدها، كما لا يمكن اعتبار هذا النظام متعدد الأقطاب في حين لا تملك كل الدول أبعاد القوة الدولية (العوامل المفتاحية الإستراتيجية). إن مفارقات الأمن والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تكمن في كونها الدولة الأكثر قوة في العالم[2]، لكنها لا تمتلك القدرة الكافية واللازمة لتحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية والدولية بمفردها. إن نهاية الحرب الباردة، وضعت حد للتهديد الذي قامت على أساسه الولايات المتحدة الأمريكية بتحديد حجم قواتها وجوهر مهامها، كما قامت في نفس الوقت بإعادة بناء قواتها المسلحة كما وكيفا؛ نظرا لطبيعة الرهان الذي من شأنه أن يساهم في توضيح مهام القوات المسلحة الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة ، من خلال تحديد أهداف مشتركة و حلفاء جدد ضد مختلف الخصوم مكانا وزمانا. في نفس الوقت، انصبت اهتمامات ومجهودات المؤسسات الأمنية الأمريكية على العمل المشترك مع الحلفاء الأمنيين. في هذا الصدد عملت الإدارة

[1] Joseph Nye , "Les Objectifs de la Politique Etrangère des Etats-Unis". Revue Electronique de L' USIA, vol 03, N°03 , Juillet 1998,p.2.

[2] Ibid,p.3.

الأمريكية على تطبيق إستراتيجية متعددة الأقاليم Stratégie Multirégionale من خلال بناء شبكة واسعة من التحالفات على أساس:

- ضرورة امتلاك بصفة فردية قوات من أجل حماية المصالح الوطنية.
- إمكانية الانضمام لتحالفات أو قيادتها، وحمل التوازن لمختلف التطورات الطارئة.

فقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على حماية مصالحها معرّفة بوسائل التدخل والاشتراك في عمليات مشتركة مع شركائها الأمنيين أو مع قوى إقليمية محورية، ممّا يجعل من هذه الأخيرة قوة عالمية تعكس قدرتها على تحديد طبيعة واتجاه العلاقات المبنية من منطقة إلى أخرى، وإقناع الدول بمختلف الوسائل على التحرك في ظّل توجيهاتها في مجالات أخرى[1].فمنذ 1993، قامت إستراتيجية الأمن الوطني الأمريكي على مبدأ التوّسع "L'Agrandissement" القائم على تقوية وتطوير قيمتين أساسيتين: الديمقراطية السياسية واقتصاد السوق[2]. بحيث تم التعبير عن ذلك حين قال الرئيس جورج بوش الأب في 1990 أنّ الولايات المتحدة تشكّل مركز تلك الديمقراطية. ويقوم مبدأ التوسع في السياسة الخارجية الأمريكية على:

- تقوية النواة المركزية المكوّنة لمجموعة الديمقراطيات المطبّقة لاقتصاد السوق.

[1] Robbin F. Laird , " La Sécurité Nationale Américaine: Vers une Stratégie Multirégionale''. Défense Nationale, Avril 1996,p.77.

[2] Bertrand Ballarin , " Refonte du Système International et Stratégie''. Défense Nationale , Décembre 1995,p.50.

- توسيع حلقة الديمقراطية واقتصاد السوق في الدول التي تشكل مجالا حيويا ذات مصلحة خاصة.
- تقليص التهديد الآتي من الدول المعادية للديمقراطية مع تأييد مسارات التحرر.
- التمسك بتحقيق الأهداف الإنسانية.

أما في فترة الرئيس كلينتون Bill Clinton، فلقد صبّ كل اهتماماته على بعض الملفات أين يلعب العامل العسكري بصفة مؤقتة دورا ثانويا، بالمقارنة مع المسائل الأخرى، وتتمحور تلك الملفات[1] حول:

- المنتدى الجديد للباسيفيك ، الذي يقوم على فكرة التعاون الأمني التي تحظى بتأييد واسع في العالم، على العكس تماما من التوجه العسكري القوي لمفهوم الأمن المشترك كما يتصوره الغرب، وقد يبدو التعاون الأمني متطابق مع الأمن المشترك،فكلاهما يتضمن أسلوب التحاور مع الخصم، وضرورة الابتعاد عن عقلية الردع. كما يؤكد كل منهما على أن الأمن مفهوم واسع يشتمل على سلسلة من العوامل غير العسكرية. لكن التعاون الأمني يميل إلى اتّباع منهج تدريجي في إقامة مؤسسات متعددة الأطراف، وهو أكثر مرونة في تصوره للترتيبات الخاصة بميزان القوى، التي تساهم في تثبيت دعائم الأمن الإقليمي، الحفاظ عليه و العمل في إطاره. وتفتح هذه الترتيبات المجال للتعددية المؤسساتية لإضفاء نوع من الاستقرار. وبالتالي يمكن أن تصبح تصورا أمنيا يحظى بالقبول على نطاق واسع في العالم، الأمر الذي يعكس طبيعة تفاعلات النظام الأمني الدولي (السلب/الإيجاب).

[1] François Gère , L'Année Stratégique Mondiale.1996,p.152.

- منظمة شمال أمريكا للتبادل الحر ALEWA/NAFTA، فنظرا لطبيعة وأهمية الدوافع الاقتصادية، يسود الاعتقاد بأن النظام الدولي يسير باتجاه بروز تكتلات دولية اقتصادية تعددية، سوف تشكل أهم ظاهرة جيوسياسية للعالم في القرن الواحد والعشرون. بعبارة أخرى، فإن ما تقدم يعزز ما شهدته العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية – لا سيما منذ الستينات من هذا القرن– من ظهور العديد من الدراسات في مناهج التعاون الإقليمي، ومن ضمنها الوظيفية والوظيفية الجديدة. وعلى الرغم من الاهتمام بالتعاون الإقليمي بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن مرحلة ما بعد الستينات شهدت اختلافا جذريا في دروب التعاون الإقليمي حيث الانتقال من صيغة التكتلات العسكرية إلى المنظومات الإقليمية للتعاون الاقتصادي. ومع أن الدولة ظلت تشكل الوحدة الأساسية في التعاون الإقليمي إلا أن ثمة متغيرات دفعت لصالح هياكل إقليمية أوسع منها في مجال ممارسة النشاطات المختلفة، الأمر الذي أفضى بدوره إلى زيادة الجدل حول مسألة المفاضلة بين التنظيم الإقليمي والتنظيم العالمي، من حيث كفاءة كل منهما في تحقيق الأمن والسلم الدوليين، والغايات الأخرى التي قام لأجلها عموما التنظيم الدولي.

- اتفاقية الجات GAAT التي أصبحت فيما بعد منظمة التجارة العالمية WTO/OMC، عقب مفاوضات جولة أورغواي في 1993، حيث تعمل هذه الأخيرة على تسيير مراقبة الثماني والعشرون اتفاق للتبادل الحر المبرمة والمحررة في العقد الأخير للمنظمة، بالإضافة إلى مراقبة الممارسات التجارية في العالم والحكم على الاقتصاديات التي تشرف عليها، ولعلّ أهم المواضيع التي طرحت على طاولة المنظمة وهي مسألة فتح الأسواق و طبيعة التنازلات المقدمة. أما في حالة الصين، ومن أجل تحقيق

المصالح الوطنية الأمريكية، لم تتردد إدارة الرئيس كلينتون في ماي 1994 بربط علاقة بين مفهوم الدولة الأولى بالرعاية و حقوق الإنسان.

أمّا ماري إيلين لابي Marie Hélène Labbé [1]، فترى أن الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أخذ ثلاثة أبعاد رئيسية: أولا دور الولايات المتحدة الأمريكية العالمي والإقليمي، حدودها، إمكاناتها، ثانيا الأمن في آسيا، والثالث مستقبل نزع السلاح. إذن نلاحظ أنّ هناك نوعا من التقسيم لمفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، نظرا لاختلاف إدراكاته بحيث نشهد نوعا من الجهوية في مصطلحات الأمن، في حين أصبحت المشاكل الأمنية ذات صبغة محلية. ولقد تأثر حلف الشمال الأطلسي بما يسمى بظاهرة العولمة حيث غايته هي استقرار القارة الأوربية ممّا يمنعه من التدخل على أساس قيم كونية، أين رأى أنّه من الضروري إعادة صياغة أهدافه والاعتراف بتدخلاته من النوع الجديد. أمّا اللورد روبرتسون Lord Robertson [2]، فيرى أنّ الاعتماد المتبادل " Interdépendance" يستوجب تطوير الأمن، هذا الأمن هو الذي سيقود الناتو نحو المستقبل، إذ يتميز تحالف الغد بأوربا أكثر اندماجا، وعلاقات أطلسية أكثر عمقا ، أي أمنا أكثر اتساعا ليشمل أوربا–الأطلسي. أمّا فيما يخص الإدراكات الروسية لمسألة الأمن، فلقد تمحورت أساسا فيما جاءت به العقيدة العسكرية الرسمية

[1] Marie-Héléne Labbé , ‘‘Les Nouvelles Dimensions de la Sécurité’’. Politique Etrangère , Avril 1999 , P.917.

[2] Lord Robertson , ‘‘ Sécurité et Interdépendance’’. Politique Etrangère, Avril 1999 ,p.863.

المعتمدة من طرف الرئيس بوريس ايلتسين Boris Eltsine في 1993، بحيث تم تحديد ثلاث حالات يمكنها أن تخلّ بأمن روسيا وهي كما يلي[1]:

- إحتمال حدوث –حتى وإن كان على المستوى البعيد– هجوم نووي شامل.
- تهديد قيام حرب إقليمية على حدود روسيا.
- حرب انفصالية ذات طابع حرب عصابات، على الإقليم الروسي.

وأظهرت هذه العقيدة أهمية إعادة النظر في النظام العسكري مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي طرأت على مستوى المفاهيم، بحيث يجب:

- التركيز على قوات تسمح بالرد المتدرج La Riposte Graduée والمزوّدة بأسلحة ذات تقنية متطورة يمكن استعراضها واستعمالها في حالة قيام نزاع إقليمي.
- تكوين نخبة عسكرية ذات مناهج متطورة في الجهة الغربية، وفي الجنوب الغربي لروسيا ، من أجل قيادة رشيدة و احتواء التهديدات الجهوية التي تمس بالأمن الوطني الروسي.
- وأخيرا، الحفاظ على ردع ذي مصداقية، ضد أي هجمة ممكنة، بما فيها حالة أول هجوم نووي Premier Feu Nucléaire .

بالموازاة مع جوانب الاهتمامات الأمنية، هناك سلسلة من الاهتمامات الغير عسكرية والتي لم يتم معالجتها، لكن كان لها أثرا كبيرا في تحول البيئة التي تطورت فيها روسيا في القرن الواحد والعشرون. ولقد تبنت روسيا مقاربة موّجهة نحو البحث عن حلول دولية لكل ما يتجاوز المصالح الوطنية الروسية. ففي الفترة التي أعلنت فيها

[1] Victor Kremenyuk , "Perceptions Russes et Repenses aux Conflits Futurs". Défense Nationale, Avril 1996,p.194.

العقيدة الروسية ما سمي بأول هجوم نووي، اعترفت بالأهمية الرئيسية للردع، وأضافت اقتراحا بتوسيع النقاش حول الدور الوقائي للأمن النووي، في حالة هجوم نووي إرهابي.لقد أظهرت النقاشات التي بدأت منذ1990 حول الأمن الوطني، أولوية التهديدات الغير عسكرية على التهديدات العسكرية المحضة، والخطر الحقيقي هو المأزق الاقتصادي التي وجدت نفسها فيه، النزعات الوطنية والإرهاصات الاجتماعية.

ومن أهم التحديات التي تواجه الأمن الدولي مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل. فمن المعروف أن العديد من الدول لديها القدرة على امتلاك مثل هذه الأسلحة لكن أغلبها تراجع عن موقفه. ومن أهم التهديدات التي تواجه الأمن أيضا حاليا ما يسمى بالقنابل المتجولة، أي خطر تملّص قنابل أو مواد نووية من مراقبة السلطات في دول الاتحاد السوفييتي سابقا وإمكانية بيعها في السوق السوداء. لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المساعدة لروسيا في هذا المجال، على ضوء برنامج تقليص التهديد عن طريق التعاون Cooperative Threat Reduction Program. وهذا ما يعكس تكيف السياسة الأمنية وطبيعة العالم الجديد. لذلك اعتبرت سياسة اللاانتشار النووي بمختلف أنواعه من أهم الأسس التي تقوم عليها السياسة الأمنية الأمريكية.

وهناك مظهر آخر لمشكل الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لا يمكن حلّه عن طريق الوسائل العسكرية الكلاسيكية يكمن في خطر امتلاك المنظمات الإرهابية أسلحة نووية، بيولوجية أو كيميائية واستعمالها ضد الدول. بالإضافة إلى ظهور نوع جديد من الإرهاب ليس له اهتمامات سياسية داخلية، أخذ شكل شبكات واسعة من المافيا(بيع الأسلحة/ المخدرات /العقارات...الخ) ذات أبعاد دولية. بالإضافة إلى

مجموعات الاستثمارات البنكية (تبييض الأموال)، زد على ذلك مخاطر اختراق برامج أنظمة التسيير التابعة للشركات، البنوك والمؤسسات الحكومية. كل هذه المتغيرات أفرزتها قفزة تطورية في تقنيات الإعلام والاتصال وصفها ألفن توفلر Alvin Toffler بثورة المعلومات أو الموجة الثالثة، ولعل المعلومة أصبحت ذات أهمية قصوى على مستوى جميع الميادين، تعادل في تأثيرها السلاح النووي أو تفوقه.

02- التوزيع الجديد للقوة الدولية:

فلقد عرّف كل من لاسويل وكابلان مفهوم القوة power على أنها القدرة الكلية لأي فاعل في النظام الدولي على المشاركة في مسار صناعة القرارات مع الفواعل الأخرى، بحيث تتميز بميدان، مدى وثقل[1].ولقد ارتبطت دراسة القوة بجوهر إسهامات المدرسة الواقعية (مورجنتاو وآخرون).

كما عرفها كارل دويتش Karl Deutsh على أنها: "وسيلة وغاية معا،فهي وسيلة للحصول على أشياء ذات قيمة، وان الرغبة في الحصول على أية قيمة تعني الرغبة في استعمال القوة للحصول عليها، الدولة تنفق قوتها على قيم يترتب عنها مزيدا من القوة. ففي هذه الحالة ينظر للقوة كوسيلة لتحقيق غاية الدولة من جهة، وإضافة القوة وتنميتها من جهة أخرى"[2].

[1] Harold Lasswell and Abraham Kaplan , Power and Society . New Heaven , Yale University Press , 1950,p.10.

[2] كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة محمود نافع. (القاهرة:المكتبة الأنجلو-مصرية، 1982)، ص-ص.59-60.

ولقد حدد هانس مورجنتاو Hans Morgenthau [1] ثمانية عوامل للقوة؛ الموقع الجغرافي/ الموارد الطبيعية/ الإمكانيات الصناعية/ القوة العسكرية / الموارد البشرية/ الطابع الوطني/ المعنويات الوطنية وجودة العمل الدبلوماسي.إن العناصر المادية البحتة أو الخام، لا تعبر بالمفهوم الكافي عن القوة مثل الدول العربية التي لم تستطيع تحويل ثرواتها البترولية إلى قوة. واليابان على العكس من ذلك، بإطار جغرافي جد محدود ولا يملك الموارد الأولية، فرض نفسه كعملاق اقتصادي وأصبح من أعظم القوى الدولية.

أما هولستي K.J. Holsti فقد قام بتفصيل وشرح مفهوم القوة على أساس ثلاث عناصر: الإمكانات/ الأفعال/ ردود الأفعال. فالإمكانات تشمل الموارد (البشرية / المادية...الخ) التي تستعمل للتأثير في الفواعل الأخرى، أما الأفعال فهي المسارات والعلاقات مع الفواعل التي تعمل على التأثير في سلوك فواعل أخرى. في حين ردود الأفعال تعني الإجراءات أو الأفعال التي تهدف من خلالها على محاولة التأثير. فعندما نقول أن تلك الدولة قوية، هذا يعني أنها: أولا الدولة تمتلك قدر واسع من الموارد التي نستعملها لمحاولة التأثير؛ ثانيا تتخذ الدولة العديد من الإجراءات للتأثير على فواعل أخرى؛ ثالثا الأهداف تعكس الأسلوب أو الطريقة التي تطابق رغبات الدولة التي تحاول التأثير [2].

ولقد اهتم كل من كيوهان وناي بمسألة القوة، بحيث يريان أنه في العالم أين يسود الاعتماد المتبادل، توجد العديد من القضايا على الساحة الدولية تتنافس الدولة وفواعل

[1] Hans Morgenthau , Politics Among Nations : the Struggle for Power and Peace. New York : Knopf, 1948,p.148.

[2] Richard J. Stoll and Michael D .Ward , Power in World Politics. London , Lynne Rienner Publishers, p-p.1-2.

أخرى حولها، وأن الإمكانات اللازمة لممارسة القوة تتغير حسب طبيعة القضية؛ لكن تظلّ القوة مفتاح التأثير[1]. كما اهتم رواد نظرية التبعية Dependency Theory بقيادة يوهان غالتونغ بتأثيرات القوة حسب إدراكهم لطبيعة النظام الدولي، هذه النظرية تقوم على أساس أن العالم يتكون من ومحيط، يمارس المركز قدرا هائلا من التأثير على المحيط للتحكم فيه وبسط نفوذه. لكن القوة التي يمارسها المركز هي التي تحدد سيطرته على المحيط.

وحسب بول كينيدي Paul Kennedy [2]، إن دافع السيطرة يكمن في علاقة متوازنة بين الثروة والقوة العسكرية. فالولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحالي تواجه معضلة الثروة والقوة.فالنقاش الدائر حول أفول الولايات المتحدة الأمريكية يظهر رهانات الأفكار الحالية حول إمكانية وجود قوى مهيمنة بعد نهاية الحرب الباردة أو مسألة التعويض Compensation. إذن أعتبر هذا المفهوم مركزيا، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الثمانينات اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي القوتين العظميين الوحيدتين، نظرا لامتلاكهما أربعة عناصر هامة هي كالآتي[3]:

يمتلكان ترسانة نووية تستطيع نسف العالم بأسره

يشرفان على تحالف دولي

---

[1] Ibid, p.3.

[2] Paul Kennedy , Naissance et Déclin des Grandes Puissances. Paris , Fayot , 1989,p.77.

[3] Philippe Moreau defarges , Relations Internationales. Paris , Seuil , 1992,p.245.

يمتلكان إمكانيات التأثير على العالم la projection de La puissance

يمتلكان إيديولوجيتين متضادتين مجسدتين و مكتملتين.

أما بعد نهاية الحرب الباردة، خصوصا بعد حرب الخليج الثانية اعتقدت الولايات المتحدة الأمريكية أن قوتها السياسية والعسكرية يمكن تحويلها إلى قوة اقتصادية. بصيغة أخرى، اعتقدت بأنه يمكن لسلطتها السياسية مساعدتها لفرض علاقات اقتصادية وتجارية على اليابان و ألمانيا دون تضحيات على مستوى الميزانية؛ فاليوم تضاءلت إمكانيات سلطة ربط المستوى الاقتصادي بالسياسي نظرا لسببين:

1/ إن مسار الاستدراك الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة أوربا و اليابان بطيء جدا ، بحيث تشكل القوى الثلاث إلى حد بعيد قوى متساوية .

2/ إن طبيعة رموز و صفات و خصائص القوة تدرك من خلال قياسها.

ويرى زكي لعيدي zaki laidi أنه "**من الصعب استعمال القوة السياسية أو العسكرية ضد شركائه من أجل انتزاع امتيازات تجارية أو تكنولوجية**"[1]. فعلى هذا الأساس، تنتج القوة عن التحكم في نظام متجانس على المستويات الاقتصادية، الدبلوماسية، الإستراتيجية والثقافية بحيث أصبح الأمر لا يتعلق بإثبات النفس أو الغزو، بل يجب التفاوض أو التحرك[2]. كل هذه المعطيات، توحي بأن القوة ظاهرة مركبة من أبعاد متكاملة مضمونا ومتباينة شكلا، تراكمية ، تتميز بالحركية كما و نوعا، ومعرفة للمصلحة الوطنية .وبالتالي تؤثر تأثيرا مباشرا في السياسة الخارجية. وهي تتكون من سبعة

[1] Zaki Laidi, Un Monde Privé de Sens. Paris, Fayard, 1994,p.176.

[2] Daniel Colard , Les Relations Internationales de 1945 a nos Jours. 6 éditions, Paris, Seuil, 1996,p.72.

أبعاد[1]: البعد الجغرافي/ العسكري/ الاقتصادي/ المالي/ التكنولوجي/ الموارد البشرية/والبعد الدبلوماسي. ويبدو أن القوة الدولية قد قسمت حسب تصور معقد، إلى ثلاثة مستويات. فعلى المستوى الأعلى، تعتبر القوة العسكرية أحادية القطب، حيث يمكن اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة التي تمتلك في آن واحد أسلحة نووية عابرة للقارات وقوات جوية، بحرية وبرية متطورة هائلة تستطيع أن تنتشر في العالم كله. أمّا على المستوى المتوسط، تعتبر القوة الاقتصادية ثلاثية الأقطاب، كون الولايات المتحدة الأمريكية، أوربا واليابان يمثلان حوالي ثلثي الإنتاج العالمي. لكن نمو الصين وتعاظم مكانتها يجعل من القوة الاقتصادية رباعية الأقطاب. أمّا على المستوى الأدنى، القوة مبعثرة بصفة واسعة كون العلاقات الفوق–وطنية التي لا يمكن للحكومات مراقبتها تحوي العديد من الفواعل المختلفة (البنوك / المنظمات الإرهابية)[2].

يمكن حصر ثلاثة تحولات طرأت على طبيعة القوة والوسائل التي بواسطتها تمارس القوة والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة بالمقارنة مع التقسيم الجديد. **أولا** اكتسبت الأدوات الاقتصادية للقوة الدولية أهمية قصوى منذ العديد من السنوات ، فلا يجب إساءة تقدير هذا الاتجاه، كما يفعل البعض على أساس أن القوة الاقتصادية حلّت محل القوة العسكرية كعامل مركزي في السياسة الدولية. فلا يمكن مقارنة الأدوات الاقتصادية دائما بالقوات العسكرية نظرا لآثارها الإكراهية وقدرتها الردعية، إذ كما بينت لنا أزمة الخليج حيث لم يكف إقناع العراق بالانسحاب من الكويت. إذن وحدها أزمة أمنية

[1] أ.د أمحند برقوق، محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية . قسم الماجستير، 2002/2001.

[2] Joseph Nye , OpCit.p-p.2-3.

جهوية يمكنها أن تحدث انهيار في الأسواق المالية وخفضا في الاستثمارات. فالأمن السياسي والأمن الاقتصادي مرتبطان ارتباطا وثيقا، كما رأينا في حالة الأزمة المالية الآسيوية في 1997. **ثانيا**، أحدثت الأسلحة المتطورة تغيرات هامة على مستوى دور القوة العسكرية في السياسات الخارجية للقوى. ونجد اتجاهين اثنين متعارضين يحللان هذا التحول:

من جهة، امتلاك القوى العظمى للأسلحة النووية منذ العديد من السنوات جعل عملية قيام نزاع مباشر فيما بينها أمرا مكلّفا. إذ أصبحت تلك الأسلحة مجرد أدوات غير نافعة وليست ضرورية إلا لردع القوى الأخرى. من جهة أخرى، أعطى تطور تقنيات الإعلام (الإعلام الآلي، الكواشف والأقمار الصناعية) دفعا قويا لبروز أجيال جديدة من الأسلحة الذكية ذات دقة كبيرة والتي بإمكانها أن تخلّف أضرارا بليغة. ولقد جعلت هذه الاتجاهات القوة العسكرية أقل تكلفة وسهلة الاستعمال. أمّا التحول الثالث، فيمكن أن يكون الأكثر أهمية من بين التحولات المذكورة سالفا، وهو مسألة اللجوء المتنامي للطريقة الليّنة في تسوية النزاعات، ونعني بالطريقة الليّنة إمكانية بلوغ الأهداف المرجوة في السياسة الخارجية عن طريق الإقناع لا الإكراه. الإكراه يعني استعمال القوة العسكرية أو العقوبات الاقتصادية، الغاية منها إجبار الدول الأخرى على العمل حسب تعليماتنا . فالقوة الليّنة تسعى لأن تجعل تلك الدول تريد نفس الشيء الذي نريده نحن. قوة مثل هذه، يمكن أن تقوم على جاذبية الأفكار التي ندافع عنها أو على كفاءتنا لتطبيق البرنامج الذي نرجوه بالطريقة التي يمكننا أن نؤثر بها على خيارات الآخرين. إن نهاية الحرب الباردة قد أبعدت إمكانية قيام حرب عالمية بين القوى العظمى

، لكن لم تمحها. فنسبة قيام حروب جهوية ومحلّية جد عالية أكثر من إمكانية قيام نزاعات دولية.

خاتمـــــة

يمكن استخلاص بعض النتائج و التأكيد على عدد من الحقائق المتعلقة بالاستراتيجية النووية للقوى المالكة للسلاح النووي، خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى 2003.

- لم تعد إستراتيجية الردع النووي – كآلية من آليات التعامل مع القضايا الأمنية الإستراتيجية التي جرى العمل بها خلال الحرب الباردة– صالحة لمجابهة التحديات والإشكاليات الإستراتيجية المتصاعدة، مما أفضى إلى بلورة آليات عمل جديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة.
- نشهد اليوم قطيعة إستراتيجية على مستوى إدراك التهديد، أشّرت لثورة حقيقية في الشؤون العسكرية خاصة فيما يتعلق بأنظمة الأمن والدفاع. كما أعادت هذه القطيعة فتح واحدة من أهّم مصادر الخلاف الناتجة عن العلاقة بين مفهوم الردع ومفهوم الدفاع.
- أعادت الصورة الاستراتيجية الجديدة النظر في مسألة عقلانية استراتيجية الردع النووي، عكستها إجراءات مراجعة العقيدة العسكرية الأمريكية.
- سياسيا، وعلى ضوء تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001، يبدو أنّ فكرة التخلّي عن السلاح النووي غير مسجل في أجندة أولويات أيّ قوة نووية.
- عسكريا، مع اعتبار الردع النووي أساس أنظمة دفاع القوى النووية، تكيّف وتحديات العالم الجديد من أجل الحفاظ على فعاليته ومصداقيته في فترة ما بعد أحداث

11 سبتمبر 2001، إذ يمثل في المستقبل ضمانا لا يمكن استبداله في الحالات الأكثر سوءا.

- تواصل القوى النووية تبنى منطق الردع مع اعتبار الأسلحة النووية أداة لسياسة أمنها القومي، هذا ما يبرر احتفاظها بهذا النوع من الأسلحة.
- إنّ اللهجة القاسية التي تتبناها دول النادي النووي للتعبير عن مدى استياءها من الانتشار النووي الأفقي، يظهر إرادة هذه الدول في الاحتفاظ بالمكانة التي تتمتع بها كدول مالكة للسلاح النووي.
- تعتبر مرحلة ما بعد الحرب الباردة مرحلة انتقالية على المستوى الأمني ، عهد جديد كانت أحداث 11 سبتمبر المبشر له. ففي ظّل هذه المرحلة الحاسمة من تطور العلاقات الدولية، لا يمكننا تصوّر تخلّي أيّ دولة عن مصالحها الشرعية ولا على طموحاتها الدولية، لكن من الضروري أن تتبنى هذه الأخيرة قانون سير يحد من المنافسة فيما بين الدول والأنساق الاجتماعية. لابد لهذا القانون أن يقوم على مبادئ عدم اللجوء إلى القوّة، عدم التدخل وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، كما لابد للدول أن تتفق على مضمون هذه المبادئ واحترامها والالتزام بها، هذا ما يساعد على خلق جّو يوحي بالثقة الدولية.
- لقد تغيّرت بنية العلاقات الدولية من حيث طبيعة النظام. حيث مع نهاية الحرب الباردة، ظهرت إمكانيات جديدة للتعاون: التوافق السياسي، التعاون الاقتصادي والحوار الاجتماعي والّذي بدوره قلّص من حدة النزاعات الدولية وجمّد البعض الآخر. في المقابل، أطلقت نهاية الحرب الباردة العنان لنزاعات أكثر خطورة أخذت شكل نزاعات

اثنيه، دينية بالإضافة إلى العديد من التراكمات التي أدّت إلى انفجار العديد من الأنظمة السياسية وزيادة حدة الأزمات السياسية.

- إنّ بقاء الحضارات كما يفسره المؤرخ الشهير أرنولد توينبي مرتبط بالاستجابة الظافرة للتحديات المتعلقة من تحقيق غاية إلى صراع جديد، ومن حل مشكلة إلى مجابهة أخرى، ومن هدنة مؤقتة إلى حركة راجعة. فيجب أن يكون ثمة دافع حيوي يدفع الفئة المتحداة من التوازن إلى اللاتوازن، ومن اللاتوازن إلى التوازن، وهكذا إلى ما لا نهاية في مجال الممكن. فغياب الدافع الحيوي يهدد الحضارات بسقوطها، ويدفع مكونات الكيان الحضاري الواحد إلى الصراع فيما بينها. ولقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أنّ هناك خللا في مسار تقدمها ويتمثل ذلك الخلل في غياب العدو الاستراتيجي، بالإضافة إلى وصول البيئة الاستراتيجية الناتجة عن هذا الخلل إلى صور الصراع فيما بين الكيان الحضاري الواحد، عكستها الخلافات السياسية والاقتصادية فيما بين أوربا الغربية وأمريكا الشمالية.في ظّل غياب هذا العدو الاستراتيجي المنطقي، برزت بعض الآراء لمحللين معروفين ومؤسسات متخصصة في الدراسات الإستراتيجية إلى تناول الموضوع كان أبرزها أطروحتي نهاية التاريخ لفوكوياما وصراع الحضارات لهانتغتون، ثم توالت الدراسات لتشكل دعوة صريحة لتبني عقيدة أمنية عسكرية تأخذ الإسلام الراديكالي عدوا استراتيجيا في اطار إستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب.
- أكثر من ذي قبل في عهد العولمة ، يحتاج المجتمع الدولي إلى قواعد لعبة واضحة المعالم، وإلى حكم موضوعي، محايد وقوي ولن يكون إلاّ منظمة الأمم المتحدة. لكن لا تملك المنظمة لا الإرادة ولا الإمكانات من أجل القيام بهذا الدور.

إذا كان المتغيّر النووي قد ساهم في نظرية الردع النووي ، فثورة المعلومات قد ساعدت في تطور نظرية الوقاية، وتطبيقها يكون عن طريق وسيلة الاستخبارات من خلال مراقبة الشبكات المعلوماتية المختلفة. يمكن إحداث ثورة الفكر الاستراتيجي عن طريق احتواء النزاعات المحتملة ثم توسيع عمليات المراقبة المحتملة بين الدول ومن ثمّ جعل العلاقات الدولية أكثر شفافية من الفترات السابقة. ومع ذلك وفي بعض الأحيان، تحوّلت ثورة المعلومات إلى وسيلة لتحقيق تفوّق دول على أخرى أو وسيلة للاختراق نظرا للزخم المعلوماتي الكثيف.

المراجع:

باللغة العربية:

الكتب:

- كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة محمود نافع. (القاهرة:المكتبة الأنجلو-مصرية، 1982).

المقالات

- زبيغنيو بريزنسكي، "السياسة الخارجية الأمريكية: تحديات القيادة في القرن الـ21"، شؤون الأوسط، ع78-79 (بيروت:مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ديسمبر 1998).

محاضرات

- أ.د أمحند برقوق، محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية . قسم الماجستير، 2002/2001.

باللغة الفرنسية:

Livres :

- Alain Joxe, Le Cycle de la Dissuasion . Paris , La Découverte , 1990.
- Charles Zorgbibe, Textes de Stratégie Nucléaire. Que Sais-Je ? , Paris, Presse Universitaire de France, 1993.
- Charles Zorgbibe, Texte de Stratégie Nucléaire, La Collection Que Sais-je, N°2774. Paris. Presses Universitaire de France, 1993.
- Carl Von Clauswits, De La Guerre, livre 1, S.D, S.P.
- Daniel Colard , Les Relations Internationales de 1945 a nos Jours . 6 édition, Paris, Seuil, 1996.
- Daniel Colard, Les Relations Internationales de 1945 à nos Jours. Paris, Armand Colin, 7 édition,1997.
- Désarmement , Nations Unies , vol 13 , n°02, 1990.

- E.Durkheim , Leçons de Sociologie . Paris, Presse Universitaire , 1994.
- François Gère , L'Année Stratégique Mondiale.1996.
- Lucien Poirier , Des Stratégies Nucléaires .Paris, Complexe, 1988.
- Lucien Poirier, Les Voix de la Stratégie .Paris , Fayard , 1985.
- Lucien Poirier, La Crise des Fondements, Paris .1994.
- Marisol Touraine , le Bouleversement du Monde .Géopolitique du 21 Siècle, Paris ,Seuil, 1985.
- Paul Kennedy , Naissance et Déclin des Grandes Puissances. Paris , Fayot , 1989.
- Philippe Moreau defarges , Relations Internationales. Paris , Seuil , 1992
- Raymond Aron, Paix et Guerre entre les Nations. Paris, Colman Levy, 1962.

- Raymond Aron , Penser le Guerre ,Clausewitz. Paris,Gallimard,1976 .
- Zaki Laidi, Un Monde Privé de Sens. Paris, Fayard, 1994
- **Articles**
- Alain Bear, " Quelles Armées dans un Nouvel Ordre International''. Défense Nationale, Mars1992.
- Bertrand Ballarin , " Refonte du Système International et Stratégie''. **Défense Nationale** , Décembre 1995.
- Joseph Nye , "Les Objectifs de la Politique Etrangère des Etats-Unis''. **Revue Electronique de L' USIA**, vol 03, N°03 , Juillet 1998.
- Lord Robertson , " Sécurité et Interdépendance''. **Politique Etrangère**, Avril 1999.
- Lucien Poirier , " Désarmement , Sécurité ,Défense''. **Stratégique**, n° 47, 3eme Trimestre,1990.

- Marc Bonnefous, "Vers un Nouveau Concept de Sécurité". **Conférences**.
- Marie-Héléne Labbé , "Les Nouvelles Dimensions de la Sécurité". **Politique Etrangère** , Avril 1999.
- Raymond Aron , « La Nouvelle Pensée Stratégique.».**Adelphi Papers** , N° 54, Fev 1969 .
- Robbin F. Laird , " La Sécurité Nationale Américaine: Vers une Stratégie Multirégionale". **Défense Nationale**, Avril 1996.
- Victor Kremenyuk , "Perceptions Russes et Repenses aux Conflits Futurs". **Défense Nationale**, Avril 1996.

باللغة الإنجليزية:

BOOKS :

- Alexander L. George and Richard Smoke , Deterrence In American Foreign Policy , 1974.

- Barry Buzan, an Introduction to Strategic Studies: Military Technology and International Relations. London: Mac-Millan Press, ltd,1987.
- Gray. Colin. S , Nuclear Strategy and Strategic Planning. Philadelphia, Foreign Policy Research Institute, 1984.
- Henry Kissinger, Nuclear Weapons and Foreign Policy. New York , 1957.
- Harold Lasswell and Abraham Kaplan , Power and Society . New Heaven , Yale University Press , 1950.
- Henry Kissinger , The Necessity For Choice . New York, Double-Day , 1962.
- Morgen Stern, The Question of National Defence. New York , 1959.
- Richard J. Stoll and Michael D .Ward , Power in World Politics. London , Lynne-Rienner Publishers.